بنك الإمارات للإستثمار (ش.م.ع)

البيـــانـــات المـــاليـــة

٣١ ديسمبر ٢٠١١

تقرير مجلس الإدارة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

يسر أعضاء مجلس لإدارة أن يقدموا للسادة مساهمي بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع ("البنك") التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

لقد قمنا خلال السنوات القليلة الماضية بإعادة تغيير وضعية البنك على أنه مؤسسة خاصة وللإستثمار البنكي مقره دبي يركز على القيمة الصافية العالية للأفراد وشركاتهم بالإضافة إلى الشركات العملاء. خلال سنة ٢٠١١، واصلنا في تنفيذ هذه الإستراتيجية بينما كنا بالتزامن مع ذلك نقوم ببناء البنية التحتية الضرورية للنمو. لقد تم إتباع مختلف السياسات والإرشادات والعمليات والأنظمة لتقدم لنا مزيداً من الثقة حول قدرتنا على توسيع نشاطنا خلال السنوات القادمة

لقد أقفلنا سنة ٢٠١١ على صافي أرباح سنوية قدره ٢٢,٣ مليون درهم (٢٠,٣ مليون درهم في سنة ٢٠١٠) أي زيادة بنسبة ١٠% مقارنة بالسنة السابقة مع الإحتفاظ بمعدل كفاية رأسمالية جيدة بنسبة ٢٥,٥١% (الشق الأول نسبة الكفاية ٢٤,٨١%)، متجاوزين بحد كبير متطلبات المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة ومتطلبات بازل ٢. خلال هذه الفترة، نمت ودائع العملاء بنسبة ٥٠% لتصل إلى ٨٤٨ مليون درهم بينما وصل إجمالي الموجودات إلى ١,٤٦ مليار درهم، أي بزيادة بنسبة ٣٨% عن السنة السابقة.

نقترح توزيع أرباح السنة كما يلي:

	درهم
– تحويل إلى الإحتياطي القانوني وفقاً لمتطلبات المادة ٥٨ (١) من النظام الأساسي للبنك	٢,٢٢٨,٦٣٥
– تحويل إلى الإحتياطي الخاص وفقاً لمتطلبات المادة ٥٨ (٢) من النظام الأساسي للبنك	٢,٢٢٨,٦٣٥
– أرباح نقدية (١٠%) من رأس المال المدفوع	٤,٩٤٣,١٣٠
– أسهم منحة (١١,٢٧%) من رأس المال المدفوع	٥,٥٦٨,٧٠٠

سوف نواصل مسيرتنا في بناء مؤسسة بنكية خاصة وإستثمارية بارزة. إننا نعبر عن شكرنا لعملائنا عن دعمهم ولموظفينا عن إخلاصهم وتفانيهم في العمل.

مجلس الإدارة
٨ فبراير ٢٠١٢
دبي، الإمارات العربية المتحدة

محاسبون قانونيون
صندوق بريد ٩٢٦٧
برج العطار للأعمال – الطابق ٢٨
شارع الشيخ زايد
دبي – الإمارات العربية المتحدة
هاتف ٤٠٠٠ ٣٣٢ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٤٠٠٤ ٣٣٢ ٤ ٩٧١+
dubai.uae@ae.ey.com
www.ey.com/me

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع ("البنك") والتي تتألف من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وبيانات الإيرادات والإيرادات الشاملة والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية والنصوص المطبقة من النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) والقانون الإتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ وعن نظم الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كان ذلك نتيجة لإختلاس أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية إستناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الإلتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية سواء نتيجة لإختلاس أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يضع المدقق في الإعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في مثل هذه الحالات، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظم الرقابة الداخلية للبنك. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية ككل.

وبإعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر لنا الأساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية.

إرنست وَيـونـغ

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كذلك نؤكد، بأنه في رأينا، أن البيانات المالية تتضمن من جميع النواحي الجوهرية، المتطلبات السارية المفعول لقانون الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) والقانون الإتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ والنظام الأساسي للبنك وأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبيانات المالية تتفق مع السجلات المحاسبية للبنك. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. وحسب علمنا وإعتقادنا، لم تقع خلال السنة أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) أو القانون الإتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ أو النظام الأساسي للبنك على وجه قد يكون له تأثير جوهري على نشاط البنك أو مركزه المالي.

Ernst & Young

توقيع:
جوزيف أ. مورفي
شريك
رقم القيد: ٤٩٢

٨ فبراير ٢٠١٢
دبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان الإيرادات

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	إيضاح	٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم
إيرادات الفوائد		٤,١٤٧	٢,٦٦٢
صافي الإيرادات من الإستثمارات	٤	٨١,٨٨٨	٦٢,٣٦٤
		٨٦,٠٣٥	٦٥,٠٢٦
مصاريف الفوائد		(٣٠,٨٦٥)	(٢٣,٢٢٧)
صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من الإستثمارات		٥٥,١٧٠	٤١,٧٩٩
إيرادات أخرى	٥	٩,٦٥٩	٣,٤٥٠
(خسائر)/ أرباح تحويل عملة – صافي		(١٩٥)	١٠
الإيرادات التشغيلية		٦٤,٦٣٤	٤٥,٢٥٩
مصاريف عمومية وإدارية	٦	(٢٤,٤١٥)	(١٤,٩٦٢)
خسائر الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المتوفرة للبيع		(١٧,٦٢٤)	(٨,٩٤٣)
خسائر الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات		(٣٠٩)	(١,٠٠٦)
المصاريف التشغيلية		(٤٢,٣٤٨)	(٢٤,٩١١)
صافي الأرباح للسنة		٢٢,٢٨٦	٢٠,٣٤٨
الربح الأساسي والمخفف للسهم	٧	٤٥,٠٩ درهم	٤٢,١٤ درهم

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٤ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الإيرادات الشاملة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	٢٠١١ *ألف درهم*	٢٠١٠ *ألف درهم*
صافي الأرباح للسنة	٢٢,٢٨٦	٢٠,٣٤٨
الإيرادات الشاملة الأخرى		
صافي الأرباح غير المحققة من الإستثمارات المتوفرة للبيع	٥٣٣	٥٦,٧٥٩
صافي الأرباح المحققة المحولة إلى بيان الإيرادات عند إستبعاد الإستثمارات المتوفرة للبيع	(٢٥,٧٧٧)	(٢٠,٢٠٩)
الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المتوفرة للبيع المثبتة في بيان الإيرادات	١٧,٦٢٤	٨,٩٤٣
الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة	(٧,٦٢٠)	٤٥,٤٩٣
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	١٤,٦٦٦	٦٥,٨٤١

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٤ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

بنك الإمارات للإستثمار (ش.م.ع)

بيان المركز المالي

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	إيضاح	٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم
الموجودات			
نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٨	٣٠,٤٤٩	٦,١٢٥
مستحقات من البنوك	٩	٢٢٠,٣٨٦	١١٨,٤٢٥
القروض والسلفيات، صافي	١٠	٨,٩٩٥	١١,٧٥١
إستثمارات	١١	١,١٧٥,٤٨٦	٩٠٦,٤٥٣
موجودات ثابتة	١٢	١,١٦٧	١,٦٠٦
موجودات أخرى	١٣	٢١,٤٥١	١١,٤١٩
إجمالي الموجودات		١,٤٥٧,٩٣٤	١,٠٥٥,٧٧٩
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
مستحقات للبنوك	١٤	٣٨٥,٢٩٨	٢٨٨,٩٠١
ودائع العملاء		٨٤٨,٤٥٢	٥٦٥,٣٣٠
مطلوبات أخرى	١٥	٢٣,٠٥١	١٠,٥٨٧
إجمالي المطلوبات		١,٢٥٦,٨٠١	٨٦٤,٨١٨
حقوق المساهمين			
رأس المال	١٦	٤٩,٤٣٢	٤٤,٩٣٨
إحتياطي قانوني	١٦	٢٤,٦٩٧	٢٢,٤٦٩
إحتياطي خاص	١٦	١٨,١٠٥	١٥,٨٧٧
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة		١١,٩٨٧	١٩,٦٠٧
أرباح غير موزعة		٩٦,٩١٢	٧٩,٠٨٢
أرباح نقدية مقترح توزيعها		–	٤,٤٩٤
أسهم منحة مقترح توزيعها		–	٤,٤٩٤
إجمالي حقوق المساهمين		٢٠١,١٣٣	١٩٠,٩٦١
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		١,٤٥٧,٩٣٤	١,٠٥٥,٧٧٩

تمت الموافقة على البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٨ فبراير ٢٠١٢ ووقعت نيابة عنهم من قبل:

عمر عبد الله الفطيم
(رئيس مجلس الإدارة)

بطي عبيد الملا
(عضو مجلس الإدارة)

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٤ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	٢٠١١ *ألف درهم*	٢٠١٠ *ألف درهم*
الأنشطة التشغيلية		
صافي الأرباح للسنة	٢٢,٢٨٦	٢٠,٣٤٨
التعديلات للبنود التالية:		
الإستهلاك	٨٧٠	٧٩٧
الخسائر من بيع موجودات ثابتة	٣	–
خسائر الإنخفاض في قيمة الإستثمارات	١٧,٦٢٤	٨,٩٤٣
خسائر الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات	٣٠٩	١,٠٠٦
التغيرات في المستحقات من البنوك التي تستحق في الأصل بعد أكثر من ثلاثة أشهر	(١٦,٠٠٠)	–
التغيرات في المستحقات إلى البنوك التي تستحق في الأصل بعد أكثر من ثلاثة أشهر	–	١٢٠,٠٠٠
التغيرات في القروض والسلفيات	٢,٤٤٧	(٥,٤٩٩)
التغيرات في الموجودات الأخرى	(١٠,٠٣٢)	(٣,٣٥٢)
التغيرات في الإستثمارات (صافي)	(٢٩٤,٢٧٧)	(٣٣٥,٩٣٨)
التغيرات في ودائع العملاء	٢٨٣,١٢٢	٧٠,٠٨٢
التغيرات في المطلوبات الأخرى	١٢,٤٦٤	(٥٤١)
صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) العمليات	١٨,٨١٦	(١٢٤,١٥٤)
الأنشطة الإستثمارية		
شراء موجودات ثابتة	(٤٣٤)	(٢٩٩)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية	(٤٣٤)	(٢٩٩)
الأنشطة التمويلية		
أرباح أسهم مدفوعة	(٤,٤٩٤)	–
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	(٤,٤٩٤)	–
صافي الزيادة/ (النقص) في النقدية وشبه النقدية	١٣,٨٨٨	(١٢٤,٤٥٣)
النقدية وشبه النقدية في ١ يناير	(٨٣,٣٥١)	٤١,١٠٢
النقدية وشبه النقدية في ٣١ ديسمبر	(٦٩,٤٦٣)	(٨٣,٣٥١)
تتألف النقدية وشبه النقدية من مبالغ بيان المركز المالي التالية التي تستحق في الأصل خلال ثلاثة أشهر أو أقل:		
نقد في الصندوق وأرصدة لدى المصرف المركزي	٣٠,٤٤٩	٦,١٢٥
مستحقات من البنوك	١٦٥,٣٨٦	٧٩,٤٢٥
مستحقات إلى البنوك	(٢٦٥,٢٩٨)	(١٦٨,٩٠١)
	(٦٩,٤٦٣)	(٨٣,٣٥١)
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وأرباح الأسهم		
فوائد مدفوعة	٢٠,١٦١	٢٢,٦٥٠
فوائد مقبوضة (تشمل من الإستثمارات)	٤٨,٩٩٣	٣٤,١٩١
أرباح أسهم مقبوضة	١٢,١٥٤	٧,٨٨٩

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٤ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق المساهمين

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	رأس المال *ألف درهم*	*إحتياطي قانوني* *ألف درهم*	*إحتياطي خاص* *ألف درهم*	*التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة* *ألف درهم*	*أرباح غير موزعة* *ألف درهم*	*أرباح أسهم مقترح توزيعها* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
في ١ يناير ٢٠١١	٤٤,٩٣٨	٢٢,٤٦٩	١٥,٨٧٧	١٩,٦٠٧	٧٩,٠٨٢	٨,٩٨٨	١٩٠,٩٦١
صافي الأرباح للسنة	–	–	–	–	٢٢,٢٨٦	–	٢٢,٢٨٦
الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة	–	–	–	(٧,٦٢٠)	–	–	(٧,٦٢٠)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	–	–	–	(٧,٦٢٠)	٢٢,٢٨٦	–	١٤,٦٦٦
التحويلات	–	٢,٢٢٨	٢,٢٢٨	–	(٤,٤٥٦)	–	–
أرباح نقدية– متعلقة بسنة ٢٠١٠ (إيضاح ١٧)	–	–	–	–	–	(٤,٤٩٤)	(٤,٤٩٤)
أسهم منحة– متعلقة بسنة ٢٠١٠ (إيضاح ١٧)	٤,٤٩٤	–	–	–	–	(٤,٤٩٤)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	٤٩,٤٣٢	٢٤,٦٩٧	١٨,١٠٥	١١,٩٨٧	٩٦,٩١٢	–	٢٠١,١٣٣

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٤ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق المساهمين

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	رأس المال *ألف درهم*	*إحتياطي قانوني* *ألف درهم*	*إحتياطي خاص* *ألف درهم*	*التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة* *ألف درهم*	*أرباح غير موزعة* *ألف درهم*	*أرباح أسهم مقترح توزيعها* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
في ١ يناير ٢٠١٠	٤٤,٩٣٨	٢١,٥٣٩	١٣,٨٤٢	(٢٥,٨٨٦)	٧٠,٢٠٢	–	١٢٤,٦٣٥
صافي الأرباح للسنة	–	–	–	–	٢٠,٣٤٨	–	٢٠,٣٤٨
الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة	–	–	–	٤٥,٤٩٣	–	–	٤٥,٤٩٣
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	–	–	–	٤٥,٤٩٣	٢٠,٣٤٨	–	٦٥,٨٤١
التحويلات	–	٩٣٠	٢,٠٣٥	–	(٢,٩٦٥)	–	–
عكس أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	–	–	–	–	٤٨٥	–	٤٨٥
أرباح نقدية مقترح توزيعها	–	–	–	–	(٤,٤٩٤)	٤,٤٩٤	–
أسهم منحة مقترح توزيعها	–	–	–	–	(٤,٤٩٤)	٤,٤٩٤	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٤٤,٩٣٨	٢٢,٤٦٩	١٥,٨٧٧	١٩,٦٠٧	٧٩,٠٨٢	٨,٩٨٨	١٩٠,٩٦١

بموجب تفسير وزارة الإقتصاد للمادة ١١٨ من قانون الشركات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٨٤، تم إعتبار أتعاب أعضاء مجلس الإدارة كتخصيص من حقوق المساهمين. خلال سنة ٢٠١١، لم يتم إحتساب أية أتعاب لأعضاء مجلس الإدارة في البيانات المالية.

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٤ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

١- التأسيس والأنشطة

تأسس بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع (البنك) بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٧٦ في دبي بموجب موسوم من صاحب السمو حاكم دبي تحت إسم بنك الإمارات العربية للإستثمار المحدود. في عام ١٩٩٩، تم تسجيل البنك بموجب قانون الشركات التجارية رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) في دولة الإمارات العربية المتحدة كشركة مساهمة عامة. يقوم البنك بالأعمال المصرفية الخاصة والإستثمارات المصرفية وإدارة محافظ الإستثمار. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص.ب ٥٥٠٣ دبي، الإمارات العربية المتحدة.

إن البنك هو شركة تابعة لشركة الفطيم الخصوصية ذ.م.م التي تمتلك نسبة ٥٠,٢٦% من أسهم البنك.

خلال سنة ٢٠١٠، غير البنك إسمه القانوني من بنك الإمارات العربية للإستثمار ش.م.ع إلى بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع.

٢- أسس إعداد البيانات المالية

العرف المحاسبي
يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء قياس المشتقات والإستثمارات المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة.

يتم عرض البيانات المالية بدرهم الإمارات العربية المتحدة بإعتبارها العملة المستخدمة لدى البنك ويجري تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف درهم (ألف درهم) إلا إذا أشير لغير ذلك.

بيان التوافق
يتم إعداد البيانات المالية للبنك وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية ومتطلبات القوانين السارية المفعول في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المعايير والتفسيرات المحاسبية الجديدة:
إن السياسات المحاسبية المتبعة مماثلة لتلك الخاصة بالسنة المالية السابقة، بإستثناء مايتعلق بمعايير إعداد التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة التفسيرات لإعداد التقارير المالية الدولية السارية المفعول كما في ١ يناير ٢٠١١:

المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤- إفصاحات الطرف ذات علاقة (المعدل)، ساري المفعول في ١ يناير ٢٠١١
المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢- عرض الأدوات المالية- (المعدل)، ساري المفعول في ١ فبراير ٢٠١٠
التفسير رقم ١٤ الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية – المصاريف المدفوعة مقدماً بالحد الأدنى من متطلبات التمويل (المعدل)، ساري المفعول في ١ يناير ٢٠١١
تحسينات على معايير إعداد التقارير المالية الدولية (مايو ٢٠١٠)

إن إتباع المعايير أو التفسيرات مبين أدناه:

المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤- معاملات الطرف ذات علاقة (المعدل)
قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بإصدار تعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤ الذي يوضح التعريفات المرتبطة بالطرف ذات علاقة. إن التعريفات الجديدة تقدم رأياً متناسباً لعلاقات الطرف ذات علاقة وتوضح الظروف التي يقوم من خلالها الأشخاص وموظفي الإدارة العليا بالتأثير على علاقات الطرف ذات علاقة لمنشأة ما. بالإضافة لذلك، يقدم التعديل إعفاء من متطلبات إفصاحات الطرف ذات علاقة العامة للمعاملات مع الحكومة والمنشآت التي تحت الرقابة أو الرقابة المشتركة أو المتأثر بشكل جوهري بنفس الحكومة كما المنشأة التي تقوم بإعداد التقارير. إن إتباع التعديل لم ينتج عنه أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للبنك.

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢- عرض الأدوات المالية (المعدل)
قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بإصدار تعديل يقوم بتغيير تعريف الإلتزام المالي في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ لتمكين المنشآت من تصنيف حقوق الإصدار وبعض الخيارات أو الضمانات كأدوات حقوق ملكية. يتم تطبيق التعديل في حال تم إعطاء الحقوق بالتناسب لجميع المالكين الموجودين لنفس الفئة من أدوات حقوق الملكية غير المشتقة للمنشأة، للإستحواذ على عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية المملوكة من قبل المنشأة مقابل مبلغ ثابت بأي عملة كانت. لم يكن لهذا التعديل تأثير على المركز أو الأداء المالي للبنك لأن البنك لا يمتلك هذا النوع من الأدوات.

التفسير رقم ١٤ الصادر عن لجنة التفسيرات لإعداد التقارير المالية الدولية- المبالغ المدفوعة مقدماً بالحد الأدنى من متطلبات التمويل (المعدل)
يقوم التعديل بإزالة أية نتيجة غير مقصودة عندما تخضع منشأة ما للحد الأدنى من متطلبات التمويل وإجراء دفعة مبكرة من المساهمات لتغطية مثل تلك المتطلبات. يسمح التعديل بأن يتم تثبيت أية مصاريف يتم دفعها مقدماً لتكلفة الخدمات المستقبلية من قبل المنشأة كموجودات تقاعد. لا يخضع البنك للحد الأدنى من متطلبات التمويل في يورولاند، وعليه، فإن هذا التعديل ليس له أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للبنك.

المعايير الصادرة ولكن لم يسري مفعولها حتى الآن
إن المعايير الصادرة ولكن لم يسري مفعولها حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للبنك مدرجة أدناه. إن هذه القائمة من المعايير والتفسيرات الصادرة هي تلك التي يتوقع البنك بشكل معقول أن يكون لها تأثير على الإفصاحات والمركز أو الأداء المالي عند تطبيقها في تاريخ مستقبلي. ينوي البنك إتباع هذه المعايير عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار المحاسبي الدولي رقم ١- *عرض البيانات المالية- عرض بنود الإيرادات الشاملة الأخرى*
إن التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ تغير من طريقة تجميع البنود المعروضة في الإيرادات الشاملة الأخرى. إن البنود التي قد يتم إعادة تصنيفها (أو تدويرها) إلى الأرباح أو الخسائر في تاريخ مستقبلي (على سبيل المثال، عند الإستبعاد أو التسوية) قد يتم عرضها بشكل منفصل عن البنود التي قد لا يتم إعادة تصنيفها أبداً. إن التعديل يؤثر على العرض فقط وليس له أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للبنك. يصبح التعديل ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠١٢.

المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢- *ضرائب الدخل- تحصيل الموجودات المعنية*
يقوم التعديل بتوضيح تحديد الضريبة المؤجلة للإستثمارات العقارية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة. يقدم التعديل إفتراضاً قابل للدحض بأن الضريبة المؤجلة للإستثمارات العقارية التي يتم قياسها بإستخدام نموذج القيمة العادلة في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٠ ينبغي تحديدها على أساس بأن المبلغ المدرج لتلك الإستثمارات قد يتم تحصيله من خلال البيع. بالإضافة لذلك، يقدم المعيار متطلبات بأن الضريبة المؤجلة على الموجودات غير القابلة للإستهلاك التي يتم قياسها بإستخدام نموذج إعادة التقييم في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ يتم قياسها دائماً على أساس بيع الأصل. يصبح التعديل ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٢.

المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩- *مكافآت الموظفين* (المعدل)
قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بإصدار تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩. هذه التعديلات تنتج من التغيرات الأساسية مثل إزالة تقنية الممر ومفهوم الإيرادات المتوقعة من موجودات الخطة إلى تصنيفات بسيطة وإعادة صياغة. تصبح التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠١٣ ومن غير المتوقع أن ينتج عنها أي تأثير جوهري على المركز أو الأداء المالي للبنك.

المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧- *البيانات المالية المنفصلة* (كما تم تعديله في ٢٠١١)
نتيجة لمعيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٠ ومعيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٢ الجديدين، فإن ماتبقى من المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ يبقى محدوداً في نطاق المحاسبة للشركات التابعة والشركات التي تحت الرقابة المشتركة والشركات الشقيقة في البيانات المالية المنفصلة. لا يقوم البنك بعرض البيانات المالية المنفصلة. يصبح التعديل ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣.

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨- *الإستثمارات في الشركات الشقيقة والمشاريع المشتركة* (كما تم تعديله في ٢٠١١)
نتيجة لمعيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١١ ومعيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٢ الجديدين، فقد تم إعادة تسمية المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ *الإستثمارات في الشركات الشقيقة والمشاريع المشتركة* حيث يقوم بشرح تطبيق طريقة الملكية على الإستثمارات في المشاريع المشتركة بالإضافة إلى الشركات الشقيقة. يصبح التعديل ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣.

معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ٧- *إفصاحات الأدوات المالية- متطلبات إفصاح الإستبعاد المحسن*
يستلزم التعديل تقديم إفصاحات إضافية حول الموجودات المالية التي جرى تحويلها ولكن لم يتم إستبعادها لتمكين مستخدم البيانات المالية للبنك من إستيعاب العلاقة مع تلك الموجودات التي لم يتم إستبعادها والمطلوبات المرتبطة بها. بالإضافة لذلك، يستلزم التعديل تقديم إفصاحات حول الإرتباط المستمر في الموجودات المستبعدة لتمكين المستخدم من تقييم طبيعة والمخاطر المتعلقة بإرتباط المنشأة المستمر في هذه الموجودات المستبعدة. يصبح التعديل ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠١١. يؤثر التعديل على الإفصاحات فقط وليس له أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للبنك.

معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ٩- *الأدوات المالية- التصنيف والقياس*
يعكس معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ٩ كما أصدر المرحلة الأولى من أعمال مجلس المعايير المحاسبية الدولية حول إستبدال المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ وتطبيقه على تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية كما هو معرف في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. يصبح المعيار ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٥. في مراحل لاحقة، سيتعامل مجلس المعايير المحاسبية الدولية مع محاسبة التحوط والإنخفاض في قيمة الموجودات المالية. إن إتباع المرحلة الأولى من معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ٩ سيكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للبنك ولكن من المحتمل أن لا يكون له تأثير على تصنيف وقياس المطلوبات المالية. سيقوم البنك بتقييم التأثير المرتبط بمراحل أخرى، عند إصدارها، لتقديم صورة شاملة.

معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٠- *البيانات المالية الموحدة*
يحل معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٠ مكان المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ البيانات المالية الموحدة والمنفصلة التي تتعامل مع محاسبة البيانات المالية الموحدة. كما يشتمل المعيار على أمور تم عرضها في لجنة التفسيرات القائمة-١٢ توحيد البيانات المالية- المنشآت لغايات خاصة.

يقوم معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٠ بتأسيس نموذج فردي للرقابة يتم تطبيقه على كافة المنشآت بما في ذلك المنشآت لغايات خاصة. إن التغيرات التي قدمها معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٠ تستلزم من الإدارة تقديم حكم جوهري لتحديد أي المنشآت التي يتم مراقبتها وبالتالي، ينبغي أن يتم توحيدها من قبل الشركة الأم، مقارنة بالمتطلبات التي كانت في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧. يصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣.

معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١١- *الترتيبات المشتركة*
يحل معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١١ مكان المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣١ الحصص في مشاريع مشتركة و لجنة التفسيرات القائمة-١٣ المنشآت تحت الرقابة المشتركة- غير النقدية.

مساهمات أصحاب الحصص
يقوم معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١١ بإزالة الخيار المتعلق بالمحاسبة للمنشآت تحت الرقابة المشتركة بإستخدام التوحيد النسبي. عوضاً عن ذلك، ينبغي أن يتم إحتساب المنشآت تحت الرقابة المشتركة التي تلبي تعريف المشروع المشترك بإستخدام طريقة حقوق الملكية. يصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣.

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٢- *إفصاح الإلتزام المستمر بالمنشآت الأخرى*
يشتمل معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٢ على جميع الإفصاحات التي كانت ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ سابقاً المتعلقة بالبيانات المالية الموحدة، بالإضافة إلى الإفصاحات التي تم إضافتها سابقاً في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣١ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨. إن هذه الإفصاحات ترتبط بحصص المنشأة في الشركات التابعة والترتيبات المشتركة والشركات الشقيقة والمنشآت لغايات خاصة. إن توفر عدد من الإفصاحات الجديدة ضروري أيضاً. يصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣.

معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٣- *قياس القيمة العادلة*
يقوم معيار إعداد التقارير المالية الدولية بتأسيس مصدر فردي للإرشاد ضمن معايير إعداد التقارير المالية الدولية لجميع قياسات القيمة العادلة. لا يقوم معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٣ بالتغير عندما يكون مطلوباً من منشأة ما أن تستخدم القيمة العادلة، بل يقدم إرشاداً حول كيفية قياس القيمة العادلة وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية عندما يكون وجود القيمة العادلة ضرورياً أو مسموحاً. يقوم البنك حالياً بتقييم التأثير الذي سيتركه المعيار على المركز أو الأداء المالي. يصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣.

الأحكام والتقديرات الإدارية الجوهرية
إن إعداد البيانات المالية بالتوافق مع معايير إعداد التقارير المالية الدولية يتطلب إستخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة والإفتراضات والأحكام التي تؤثر على المبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات، وتتطلب من الإدارة إستخدام أحكامها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك. يتم تقييم تلك الإفتراضات والأحكام بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى بما في ذلك الحصول على الإستشارات المهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها مسؤولة في ظروف معينة. إن النواحي الجوهرية حيث قامت الإدارة بإستخدام التقديرات والإفتراضات أو الأحكام المطبقة هي كما يلي:

خسائر الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات
يقوم البنك بمراجعة مشاكل قروضه وسلفياته على أساس دوري لتقييم فيما إذا كان من الضروري تسجيل مخصص للإنخفاض في القيمة في بيان الإيرادات الشاملة. وتحديداً، يكون توفر أحكام من قبل الإدارة ضروري بخصوص تقدير مبالغ وزمن التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. إن تلك التقديرات تستند بالضرورة إلى الإفتراضات حول إحتمالية العجز والخسائر المحتملة في حال حدوث عجز، وقيمة الضمان المعني والتكاليف المحققة.

الأحكام
ضمن سياق عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، أصدرت الإدارة الأحكام التالية، إلى جانب تلك المرتبطة بالتقديرات، التي لها أكبر تأثير جوهري على المبالغ المثبتة في البيانات المالية:

تصنيف الإستثمارات:
تقرر الإدارة عند الإستحواذ على إستثمار ما فيما إذا كان يجب تصنيفه على أنه إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو متوفرة للبيع.

يقوم البنك بتصنيف الإستثمارات على أنها للمتاجرة إذا تم إستحواذها بصورة أساسية لغرض تحقيق ربح قصير الأجل من قبل التجار.

يتم تصنيف جميع الإستثمارات الأخرى على أنها متوفرة للبيع.

إن التصنيفات الواردة أعلاه تتطلب أحكام إدارية.

الإنخفاض في قيمة الإستثمارات
يتعامل البنك مع الإستثمارات المتوفرة للبيع بأنها منخفضة القيمة عند حدوث إنخفاض جوهري أو مستمر في القيمة العادلة للإستثمارات تحت تكلفتها أو عند وجود دليل موضوعي آخر على الإنخفاض في القيمة. إن تحديد ما هو "جوهري" أو "مستمر" يتطلب حكماً ملحوظاً. يقوم البنك بتقييم عدد من العوامل وتشمل مبلغ الإنخفاض وطول فترة الإنخفاض والتقلبات العادية في سعر السهم للأسهم المتداولة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المتداولة.

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

التقديرات غير المؤكدة
إن الإفتراضات الأساسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة بتاريخ بيان المركز المالي، التي لها مخاطر جوهرية للتسبب بتعديل مادي للمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات ضمن السنة المالية المقبلة مبينة فيما أدناه:

خسائر الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات
يقوم البنك بمراجعة المشاكل المتعلقة بالقروض والسلفيات بصورة دورية لتقييم فيما إذا كان يتوجب تسجيل مخصص للإنخفاض في القيمة في بيان الإيرادات. وتحديداً، يجب أن تجري الإدارة تقييماً لتقدير مبلغ و زمن التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. إن التقديرات لخسائر الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات تأخذ في الإعتبار إحتمالية حدوث عجز والخسائر المحتملة في حال حدوث عجز وقيمة الضمانات المعنية وتكاليف الإسترداد.

تقييم إستثمارات الأسهم غير المتداولة
إن تقييم إستثمارات الأسهم غير المتداولة يستند عادةً إلى إحدى الأمور التالية:

- المعاملات حسب الأسعار السائدة في السوق؛
- القيمة العادلة الحالية لإستثمار آخر مماثل بصورة كبيرة؛
- التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالأسعار الحالية التي تنطبق على بنود ذات شروط وخواص مخاطر مشابهة؛ أو
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم لإستثمارات الأسهم غير المتداولة يتطلب إجراء تقديرات جوهرية. يقوم البنك بمراجعة أساليب التقييم دورياً وإختبار صلاحيتها بإستخدام إحدى العمليات من معاملات السوق الحالية التي يمكن ملاحظتها في نفس الإستثمار أو من بيانات السوق الأخرى التي يمكن ملاحظتها.

٣- السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد البيانات المالية مدرجة أدناه:

تحقق الإيرادات
فيما يتعلق بجميع الأدوات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية الأخرى التي تترتب عليها فائدة بما في ذلك الأدوات المالية المصنفة على أنها متوفرة للبيع، يتم تسجيل إيرادات أو مصاريف الفوائد بسعر الفائدة الفعلية وهو السعر الذي يخصم به تحديداً الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة أو المقبوضات من خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو بفترة أقل، حسبما يكون ملائماً، لصافي المبلغ المدرج للأصل أو الإلتزام المالي. يأخذ الإحتساب في الإعتبار جميع البنود التعاقدية للأداة المالية ويشمل أية أتعاب أو تكاليف الزيادة العائدة مباشرة إلى الأداة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلية ما عدا الخسائر المستقبلية للديون. يتم تعديل المبلغ المدرج للأصل أو الإلتزام المالي إذا قام البنك بتعديل تقديراته بخصوص الدفعات أو المقبوضات. يتم إحتساب المبلغ المدرج المعدل على أساس سعر الفائدة الفعلي الأصلي ويتم تسجيل التغير في المبلغ المدرج كإيرادات أو مصاريف فوائد.

بمجرد أن يتم تخفيض القيمة المسجلة للأصل المالي أو مجموعة أصول مالية مشابهة بسبب الخسارة الناتجة عن الإنخفاض في القيمة، يستمر تثبيت إيرادات الفوائد بإستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي المطبق على المبلغ المدرج الجديد.

إن الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالرسوم الأخرى يتم تثبيتها عند إكتسابها أو تحققها. يتم تثبيت أرباح الأسهم عند وجود حق بإستلام المبالغ.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

النقدية وشبه النقدية
تتألف النقدية وشبه النقدية لغرض بيان التدفقات النقدية من الأرصدة التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإستحواذ وتشمل النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة والمستحقات من و إلى البنوك.

المستحقات من البنوك
يتم إظهار المستحقات من البنوك بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً مخصص الإنخفاض في القيمة، إن وجد.

القروض والسلفيات
يتم إظهار القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة بعد تنزيل الفوائد المعلقة والمخصصات للإنخفاض في القيمة وأية مبالغ مشطوبة. تحتسب التكلفة المطفأة بالأخذ في الإعتبار أي خصم أو علاوة عند الإستحواذ والرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي. يدرج المبلغ المطفأ ضمن إيرادات الفوائد في بيان الإيرادات وتثبت الخسائر الناتجة من الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات أيضاً في بيان الإيرادات.

الإستثمارات
يتم تصنيف الإستثمارات كما يلي:

- الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
- المتوفرة للبيع.

يتم تثبيت جميع الأوراق المالية في البداية بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملات العائدة مباشرة إلى الإستحواذ، بإستثناء مايتعلق بالإستثمارات في القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والإستثمارات في سبائك الذهب.

الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
تنقسم هذه المجموعة إلى مجموعتين فرعيتين:

- إستثمارات الأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة؛ و
- تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند بدء الأعمال. الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم تصنيف الإستثمارات في الأوراق المالية كمحتفظ بها للمتاجرة إذا تم الإستحواذ عليها أو وجدت بشكل رئيسي لغرض البيع أو إعادة الشراء في الأجل القريب أو إذا كانت جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وحيثما يوجد دليل على نموذج فعلي حالي قصير الأجل لتحصيل الأرباح. يتم تصنيف المشتقات أيضاً كمحتفظ بها للمتاجرة إلا إذا تم تصنيفها كأدوات تحوط.

يتم تصنيف الإستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الظروف التالية:

- إذا كان ذلك التصنيف يؤدي إلى حذف أو تخفيض جوهري لقياس أو تثبيت الإختلافات التي يمكن أن تظهر من قياس الموجودات أو المطلوبات أو تثبيت الأرباح والخسائر بناءٍ على أسس مختلفة؛ أو
- تتم إدارتها ويتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة المخاطر الموثقة أو إستراتيجية الإستثمارات ويتم رفع التقارير إلى موظفي الإدارة العليا بناء عليه.

الإستثمارات المتوفرة للبيع
إن الإستثمارات المتوفرة للبيع هي تلك الإستثمارات المصنفة كذلك أو غير مؤهلة لتصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق أو القروض والسلفيات.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الإستثمارات (تتمة)

التثبيت الأولي
يتم تثبيت كافة الإستثمارات في الأوراق المالية بداية بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملات العائدة مباشرة إلى الإستحواذ، بإستثناء الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق
بعد التثبيت الأولي، يتم إعادة قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن تغيرات القيمة العادلة بخصوص هذه الإستثمارات تدرج في بيان الإيرادات.

بعد التثبيت الأولي، يتم إعادة قياس الإستثمارات المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة بإستثناء الإستثمارات في الأسهم غير المتداولة والتي لا يمكن تحديد القيمة العادلة الخاصة بها بصورة معقولة وفي تلك الحالة يتم قياسها بالتكلفة ناقصاً الإنخفاض المتراكم في القيمة. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة كعنصر منفصل من حقوق الملكية حتى يتم شطب الأوراق المالية أو أن تكون قد إنخفضت قيمتها. عند الإستبعاد أو الإنخفاض في القيمة، يتم إدراج إن الأرباح أو الخسائر المعلنة سابقاً كـ"تغيرات متراكمة في القيمة العادلة" ضمن حقوق الملكية في بيان الإيرادات للسنة.

إستبعاد الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية
إن الأصل المالي (أو عندما ينطبق، الجزء من الأصل المالي أو الجزء من مجموعة أصول مالية مشابهة) يتم إستبعاده عند:

- إنتهاء صلاحية حق البنك في إستلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- تحويل البنك حقوقه لإستلام التدفقات النقدية من الأصل أو عندما يأخذ على عاتقه الإلتزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري لطرف ثالث بموجب إلتزام قاسي؛ و
- إما (أ) أن البنك قام بتحويل جميع المخاطر والمزايا الجوهرية المتعلقة بالأصل، أو أنه (ب) لم يقم بتحويل أو الإحتفاظ فعليا بجميع المخاطر والمزايا المتعلقة بالأصل، ولكن قام بتحويل الرقابة على الأصل.

المطلوبات المالية
يتم إستبعاد الإلتزام المالي عندما يتم الإعفاء من مسؤولية الإلتزام أو إلغائها أو إنتهاء صلاحيتها. عند إستبدال الإلتزام المالي بإلتزام آخر من نفس المقرض حسب شروط جوهرية مختلفة، أو إذا تم تعديل شروط الإلتزام المالي الموجود بشكل جوهري، يتم التعامل مع مثل هذا التبديل أو التعديل كإستبعاد للإلتزام الأصلي ويتم تثبيت الإلتزام الجديد والفرق في المبالغ المدرجة المعنية في بيان الإيرادات.

القيمة العادلة
بخصوص الإستثمارات والمشتقات المتداولة في السوق النشط، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة في السوق في نهاية يوم العمل بتاريخ بيان المركز المالي. تستخدم أسعار الطلب بالنسبة للموجودات وأسعار العروض بالنسبة للمطلوبات.

إن القيمة العادلة المقدرة للودائع التي ليس لها تاريخ إستحقاق محدد والتي تشتمل على ودائع لا تترتب عليها فوائد، تمثل المبلغ المستحق الدفع عند الطلب.

بخصوص إستثمارات الأسهم غير المتداولة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى سعر السوق الحالي لإستثمارات مشابهة أو إلى أسعار المعاملات المتداولة في السوق أو إستناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة أو المشتقة بإستخدام نماذج تقييم مقبولة أخرى.

يتم إحتساب القيمة العادلة لعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة بالرجوع إلى أسعار الصرف الآجلة ذات تواريخ إستحقاق مشابهة.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات الثابتة
يتم إظهار الموجودات الثابتة بالتكلفة، بإستثناء تكاليف الخدمات اليومية، ناقصاً الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض متراكم في القيمة.

يحتسب الإستهلاك على أساس طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار المقدرة لإستخدام الموجودات كما يلي:

أثاث ومعدات	على مدى ٤ سنوات
سيارات	على مدى ٤ سنوات

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات الثابتة بخصوص الإنخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية تحصيل القيمة المدرجة بها. عند وجود مثل هذا المؤشر وعندما تزيد القيمة المدرجة عن القيمة الممكن تحصيلها فإنه يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى المبلغ الممكن تحصيله بإعتباره الأعلى لقيمتها العادلة ناقصاً التكاليف للبيع وقيمتها المستخدمة.

يتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات والأعمار المقدرة للإستخدام وطرق الإستهلاك في نهاية كل سنة مالية ويجري تعديلها مستقبلاً إن كان ذلك ملائماً.

الودائع
يتم إظهار جميع ودائع السوق المالي والأفراد بالتكلفة ناقصاً المبالغ المسددة.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
بخصوص الموظفين المواطنين، يقدم البنك مساهمات في صندوق تقاعد تم تأسيسه من قبل الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الإجتماعية وتحتسب كنسبة مئوية من رواتب الموظفين. تقتصر إلتزامات البنك على هذه المساهمات والتي تحمّل للمصاريف عند إستحقاقها.

يقوم البنك بتكوين مخصص للمبالغ الواجبة الدفع لقاء مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الوافدين الآخرين. تستند المبالغ المستحقة الدفع لهذه المزايا عادة على الراتب النهائي وطول مدة خدمة الموظفين خضوعاً لإتمام الحد الأدنى من فترة الخدمة. يؤخذ مخصص للتكاليف المتوقعة لهذه المزايا على مدى فترة الخدمة ولا يقل عن الإلتزام الناتج حسب قانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المخصصات
يتم تثبيت المخصصات عند وجود إلتزام حالي (قانوني أو فعلي) على البنك نتيجة حدث سابق وتكون تكاليف سداد الإلتزام محتملة وقابلة للتحديد بصورة معقولة.

الضمانات المالية
ضمن سياق الأعمال العادية، يقدم البنك ضمانات مالية تتألف من إعتمادات مستندية وضمانات وأوراق قبول. يتم تثبيت الضمانات المالية في البداية في البيانات المالية بالقيمة العادلة تحت بند "مطلوبات أخرى" بإعتبارها القسط المقبوض. لاحقاً للتثبيت الأولي، يتم قياس إلتزام البنك حسب كل ضمان بالقسط غير المطفأ و أحسن تقدير للنفقات المطلوبة لتسديد أي إلتزام مالي يظهر نتيجة للضمان أيهما أعلى.

إن أية زيادة في الإلتزام المتعلق بالضمانات المالية تدرج في بيان الإيرادات. ويثبت القسط المقبوض في بيان الإيرادات تحت بند "الإيرادات الأخرى" حسب طريقة القسط الثابت على المدى الفترة المقدرة للضمان.

عقود الإيجار
إن عقود الإيجار حيث يحتفظ المؤجر بشكل أساسي بجميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل يتم تصنيفها كعقود إيجار تشغيلية. يتم تثبيت دفعات عقود الإيجار التشغيلية كمصروف في بيان الإيرادات على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة العقد.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المشتقات
يتم إظهار المشتقات بالقيمة العادلة. إن القيمة العادلة لإحدى المشتقات هي المعادل للأرباح أو الخسائر غير المحققة من التأشير لتسويق المشتق بإستخدام الأسعار السائدة في السوق. إن المشتقات ذات القيمة الموجبة في السوق (الأرباح غير المحققة) تدرج ضمن الموجودات الأخرى ويتم إدراج المشتقات ذات القيمة السالبة في السوق (الخسائر غير المحققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي.

نظراً لأن المشتقات المتعاقد بشأنها غير مؤهلة لمحاسبة التحوط، فإن أية أرباح أو خسائر تنتج عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط تؤخذ مباشرة إلى بيان الإيرادات للسنة.

إحتساب تاريخ المتاجرة والسداد
إن جميع مشتريات ومبيعات الموجودات المالية "بالطريقة العادية" يتم تثبيتها بتاريخ السداد، أي تاريخ إستلام أو توصيل الأصل إلى الطرف المقابل. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة العادية تمثل المشتريات أو المبيعات للموجودات المالية التي تستلزم توصيل الموجودات خلال إطار زمني محدد حسب النظام أو العرف السائد في السوق.

الموجودات الإئتمانية
إن الموجودات المحتفظ بها برسم أمانة أو بصفة إئتمانية لا يتم التعامل معها كموجودات للبنك وعليه فإنه لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي.

التسوية
يتم تسوية الموجودات والمطلوبات المالية فقط ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي عند وجود حق ملزم قانونياً لتسوية المبالغ المثبتة ويكون بنية البنك إما السداد على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وسداد الإلتزام بالتزامن. ليس هذا هو الحال عموماً بخصوص إتفاقيات الخصم الرئيسية ويتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة بالمبلغ الإجمالي في بيان المركز المالي.

العملات الأجنبية
تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ إستحقاق المعاملات. وتحول الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة حسب متوسط أسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. تدرج اية أرباح و خسائر ناتجة في بيان الإيرادات.

إعداد تقارير القطاعات
يستند إعداد التقارير القطاعية لدى البنك على القطاعات التشغيلية التالية: الخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية الإستثمارية ومحفظة إستثمارات الملكية.

٤- صافي الإيرادات من الإستثمارات

	٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم
إيرادات الفوائد من الإستثمارات في السندات	٤٤,٣٠٤	٣٤,٧٩٩
أرباح من بيع إستثمارات متوفرة للبيع	٢٥,٧٧٧	٢٠,٢٠٩
إيرادات أرباح أسهم	١٢,١٥٤	٧,٧٩٦
أتعاب إدارة المحفظة المدفوعة إلى مؤسسة مالية أخرى	(٣٤٧)	(٤٤٠)
	٨١,٨٨٨	٦٢,٣٦٤

٥- الإيرادات الأخرى

	٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم
أتعاب من خدمات إستشارات	٦,٦٦١	٢١٢
أتعاب إدارة المحفظة والعمولات وإيرادات أخرى	٢,٩٩٨	٣,٢٣٨
	٩,٦٥٩	٣,٤٥٠

٦ - المصاريف العمومية والإدارية

	٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم
تكاليف الموظفين	١٤,٨٤٨	١٠,١٦١
الإستهلاك (إيضاح ١٢)	٨٧٠	٧٩٧
تكاليف الإيجار- عقود الإيجار التشغيلية	١,٧٩٢	١,٦٨٢
مصاريف الإستشارات	٣,٨٣٧	٥٢
مصاريف أخرى	٣,٠٦٨	٢,٢٧٠
	٢٤,٤١٥	١٤,٩٦٢

٧- الربح الأساسي والمخفف للسهم

يتم إحتساب الربح الأساسي للسهم بتقسيم صافي الأرباح للسنة وقدرها ٢٢,٢٨٦ ألف درهم (٢٠١٠- ٢٠,٨٣٣ ألف درهم)، بعد تنزيل أتعاب أعضاء مجلس الإدارة، على المعدل الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة وقدره ٤٩٤,٣٢٠ سهم قيمة السهم ١٠٠ درهم (٢٠١٠- ٤٩٤,٣٢٠ سهم قيمة السهم ١٠٠ درهم).

إن الربح للسهم بمبلغ ٤٢,١٤ درهم كما هو مدرج للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ قد تم تعديله لإدراج الأسهم الصادرة في ٢٠١١ نتيجة لأرباح الأسهم.

إن مبلغ الربح الأساسي للسهم هو نفسه للربح المخفف للسهم نظراً لأن البنك لم يصدر أية أدوات مالية قد يكون لها تأثير على ربحية السهم عند إستخدامها.

٨- النقدية والأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

	٢٠١١ *ألف درهم*	٢٠١٠ *ألف درهم*
النقد في الصندوق	١٦١	٢٥
الأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة:		
الحساب جاري	١٩,٢٠٠	١,٥٢٢
متطلبات الإحتياطي	١١,٠٨٨	٤,٥٧٨
	٣٠,٤٤٩	٦,١٢٥

إن متطلبات الإحتياطي يتم الإحتفاظ بها لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالدرهم والدولار الأمريكي ولا يمكن سحبها بدون موافقته. يتغير مستوى الإحتياطي المطلوب كل شهر وفقاً لتوجيهات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ويستند إلى الرصيد القائم لودائع العملاء.

٩- المستحقات من البنوك

	٢٠١١ *ألف درهم*	٢٠١٠ *ألف درهم*
المحلية	٦٦,٠٤٦	٩٠,٤٤٣
الإقليمية	١٢٦,١٨١	٩٥٩
الدولية	٢٨,١٥٩	٢٧,٠٢٣
	٢٢٠,٣٨٦	١١٨,٤٢٥

تشتمل المستحقات من البنوك على وديعة لأجل بمبلغ ٥٥,٠٠٠ ألف درهم (٢٠١٠- ٩٠,٠٠٠ ألف درهم) لدى طرف مقابل في الإمارات العربية المتحدة. تم إحتجاز هذه الوديعة لحدود مبلغ ٥٥,٠٠٠ ألف درهم (٢٠١٠- ٣٩,٠٠٠ ألف درهم) مقابل تسهيلات ممنوحة من الطرف المقابل للبنك.

١٠- القروض والسلفيات، صافي

	٢٠١١ *ألف درهم*	٢٠١٠ *ألف درهم*
تجارية وأعمال:		
سحوبات على المكشوف/ قروض (مضمونة)	٩,٦٤٧	١٠,٣٣١
سحوبات على المكشوف/ قروض (غير مضمونة)	٦٦٣	٢,٤٢٦
	١٠,٣١٠	١٢,٧٥٧
ناقصاً: مخصص إجمالي للإنخفاض في القيمة	(١,٣١٥)	(١,٠٠٦)
	٨,٩٩٥	١١,٧٥١

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، لم تكن هناك أية قروض فردية محددة على أنها منخفضة القيمة وبناء عليه، لم يتم إعتبار أية مخصصات ضرورية بخصوص أي من القروض والسلفيات المقدمة من البنك (٢٠١٠- لاشيء).

١٠- القروض والسلفيات، صافي (تتمة)

إستناداً إلى تقييم وضع المحفظة الكلية للقروض والسلفيات، وأيضاً وفقاً لتوجيهات المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة، حدد البنك مخصص إجمالي للإنخفاض في القيمة بمبلغ ١,٣١٥ ألف درهم (٢٠١٠- ١,٠٠٦ ألف درهم) مقابل مخاطر العجز التي ظهرت والتي لم يتم تحديدها بعد.

١١- الإستثمارات

	٢٠١١ *ألف درهم*	٢٠١٠ *ألف درهم*
الإستثمارات المتوفرة للبيع		
سندات		
متداولة	٧٤١,٣٠١	٧٣١,٤٦٦
أسهم		
متداولة	٣٦٦,٩٤٣	١٢٩,٥٨٠
غير متداولة	٣٤,٠٨٨	٣٧,٥٠٣
	٤٠١,٠٣١	١٦٧,٠٨٣
إجمالي الإستثمارات المتوفرة للبيع	١,١٤٢,٣٣٢	٨٩٨,٥٤٩
الإستثمار في سبائك الذهب	٣٣,١٥٤	٧,٩٠٤
إجمالي الإستثمارات	١,١٧٥,٤٨٦	٩٠٦,٤٥٣

إن الإستثمار في سبائك ذهبية يمثل إستثمار في الذهب الفعلي وقد تم إدراجه بالتكلفة. أجرى البنك تقييما لهذا الإستثمار بخصوص الإنخفاض في القيمة وإستنتج بأنه لا يتوجب تكوين مخصص لذلك.

	٢٠١١ *ألف درهم*	٢٠١٠ *ألف درهم*
إستثمارات أسهم:		
المحلية	١٢٧,٢٨٢	١٢٣,١٨٠
الإقليمية	١٥,٥٨٨	٨,٥٦٢
الدولية	٢٥٨,١٦١	٣٥,٣٤١
	٤٠١,٠٣١	١٦٧,٠٨٣
إستثمارات سندات:		
المحلية	٧٠٤,٢٠٩	٦٨٨,٤٩٤
الإقليمية	١٣,٦٢٤	١٩,٦٥١
الدولية	٢٣,٤٦٨	٢٣,٣٢١
	٧٤١,٣٠١	٧٣١,٤٦٦
الإستثمار في سبائك ذهبية	٣٣,١٥٤	٧,٩٠٤
	١,١٧٥,٤٨٦	٩٠٦,٤٥٣

١١- الإستثمارات (تتمة)

إن جزءاً من محفظة إستثمارات السندات لدى البنك بالقيمة المدرجة ٤٣٣ مليون درهم (٢٠١٠- ٢٩٤ مليون درهم) مرهون لدى بنوك مقابل تسهيلات إئتمان وعقود إعادة شراء بإجمالي مبلغ ٢٢٨ مليون درهم (٢٠١٠- ١٣٥,٩ مليون درهم).

يستخدم البنك التسلسل الهرمي التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بأسلوب التقييم:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة.

المستوى الثاني: أساليب أخرى حيث تكون جميع المدخلات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ملحوظة، بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: الأساليب التي تستخدم المدخلات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، إحتفظ البنك بالإستثمارات التالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة:

	٣١ ديسمبر ٢٠١١ ألف درهم	الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	الإستثمارات المدرجة بالتكلفة ألف درهم
إستثمارات أسهم:					
المحلية	١٢٧,٢٨٢	٤٦,٩٤٠	٧٣,٣٣٨	٧,٠٠٤	–
الإقليمية	١٥,٥٨٨	٨,٥٥٣	٧,٠٣٥	–	–
الدولية	٢٥٨,١٦١	٢٣١,٠٠٠	٢٥,٤١٦	–	١,٧٤٥
إستثمارات سندات:					
المحلية	٧٠٤,٢٠٩	٧٠٤,٢٠٩	–	–	–
الإقليمية	١٣,٦٢٤	١٣,٦٢٤	–	–	–
الدولية	٢٣,٤٦٨	٢٣,٤٦٨	–	–	–
	١,١٤٢,٣٣٢	١,٠٢٧,٧٩٤	١٠٥,٧٨٩	٧,٠٠٤	١,٧٤٥

	٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ألف درهم	الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	الإستثمارات المدرجة بالتكلفة ألف درهم
إستثمارات أسهم:					
المحلية	١٢٣,١٨٠	٦٥,٧٢٠	٥١,٨٧٣	١,٥٠٨	٤,٠٧٩
الإقليمية	٨,٥٦٢	٢٣	٧,٠١٨	–	١,٥٢١
الدولية	٣٥,٣٤١	٤,٠٧٢	٢٥,٤٧٩	–	٥,٧٩٠
إستثمارات سندات:					
المحلية	٦٨٨,٤٩٤	٦٨٨,٤٩٤	–	–	–
الإقليمية	١٩,٦٥١	١٩,٦٥١	–	–	–
الدولية	٢٣,٣٢١	٢٣,٣٢١	–	–	–
	٨٩٨,٥٤٩	٨٠١,٢٨١	٨٤,٣٧٠	١,٥٠٨	١١,٣٩٠

١١- الإستثمارات (تتمة)

خلال السنة الحالية، تم تحويل الإستثمارات بمبلغ ٣١,٠٦٣ ألف درهم (٢٠١٠- ٤٣,٠٩٢ ألف درهم) من المستوى الأول إلى المستوى الثاني لقياس القيمة العادلة كما تم تحويل مبلغ ١١,٥٠٥ ألف درهم (٢٠١٠- ١١,٢٨٦ ألف درهم) من المستوى الثاني إلى المستوى الأول لقياس القيمة العادلة، بينما جرى تحويل مبلغ ٧,٥١٢ ألف درهم من المبلغ المدرج بالتكلفة إلى المستوى الثاني (١,٧٥٥ ألف درهم) والمستوى الثالث (٥,٧٥٨ ألف درهم) على التوالي.

إن التحويلات التي تم إجراؤها من المستوى الأول إلى المستوى الثاني حيث أنه خلال السنة لم يكن هناك سوق نشط بخصوص بعض الأوراق المالية بينما تم إجراء تحويلات من المستوى الثاني إلى المستوى الأول، نظراً لأن السوق بخصوص هذه الأوراق المالية تم إعتباره نشطاً مرة أخرى خلال السنة. تم إجراء التحويلات من الإستثمارات التي أدرجت سابقاً بالتكلفة إلى القيمة العادلة نظراً لأن بيانات قياس القيمة العادلة كانت متوفرة لهذه الإستثمارات.

يظهر الجدول التالي تسوية المبالغ الإفتتاحية والختامية للمستوى الثالث للإستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة:

	٢٠١١ *ألف درهم*	٢٠١٠ *ألف درهم*
في ١ يناير ٢٠١٠	١,٥٠٨	١,٤٤٥
إجمالي الأرباح غير المحققة الصافية المسجلة في حقوق الملكية	-	٦٣
خسائر الإنخفاض في القيمة على المستوى الثالث للإستثمارات	(٢٦٢)	-
التحويلات من الإستثمارات المدرجة بالتكلفة	٥,٧٥٨	-
في ٣١ ديسمبر	٧,٠٠٤	١,٥٠٨

١٢- الموجودات الثابتة

	أثاث ومعدات *ألف درهم*	*سيارات* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
التكلفة:			
في ١ يناير ٢٠١١	٣,٧٤١	١١٣	٣,٨٥٤
الإضافات خلال السنة	٤٣٤	-	٤٣٤
الإستبعادات خلال السنة	(٣٢٥)	-	(٣٢٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣,٨٥٠	١١٣	٣,٩٦٣
الإستهلاك المتراكم:			
في ١ يناير ٢٠١١	٢,١٣٥	١١٣	٢,٢٤٨
للسنة	٨٧٠	-	٨٧٠
للإستبعادات	(٣٢٢)	-	(٣٢٢)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	٢,٦٨٣	١١٣	٢,٧٩٦
صافي القيمة المدرجة:			
في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	١,١٦٧	-	١,١٦٧

١٢- الموجودات الثابتة (تتمة)

	أثاث ومعدات ألف درهم	*سيارات ألف درهم*	*المجموع ألف درهم*
التكلفة:			
في ١ يناير ٢٠١٠	٣,٤٤٢	١١٣	٣,٥٥٥
الإضافات خلال السنة	٢٩٩	-	٢٩٩
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣,٧٤١	١١٣	٣,٨٥٤
الإستهلاك المتراكم:			
في ١ يناير ٢٠١٠	١,٣٣٨	١١٣	١,٤٥١
للسنة	٧٩٧	-	٧٩٧
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٢,١٣٥	١١٣	٢,٢٤٨
صافي القيمة المدرجة:			
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	١,٦٠٦	-	١,٦٠٦

١٣- الموجودات الأخرى

	٢٠١١ *ألف درهم*	٢٠١٠ *ألف درهم*
فوائد مستحقة القبض	٨,٢٥٨	٨,٧٩٨
مدينون آخرون ومصاريف مدفوعة مقدماً	١٣,١٩٣	٢,٦٢١
	٢١,٤٥١	١١,٤١٩

١٤- المستحقات للبنوك

	٢٠١١ *ألف درهم*	٢٠١٠ *ألف درهم*
ودائع لأجل	١٥٧,٠٠٠	١٥٣,٠٠٠
تسهيلات السحب على المكشوف	١٢٥,٠٥٩	١٣٥,٩٠١
عقود إعادة الشراء	١٠٣,٢٣٩	-
	٣٨٥,٢٩٨	٢٨٨,٩٠١

قام البنك بإقتراض مبلغ ١٠٣ مليون درهم بموجب عقود إعادة الشراء حيث تم رهن إستثمارات البنك في بعض السندات بمبلغ ١٣٧ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ بموجب هذه العقود.

١٥- المطلوبات الأخرى

	٢٠١١ *ألف درهم*	٢٠١٠ *ألف درهم*
فوائد مستحقة الدفع	١٥,٧١٠	٥,٠٠٥
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	٨٩٠	٨٩١
مطلوبات أخرى	٦,٤٥١	٤,٦٩١
	٢٣,٠٥١	١٠,٥٨٧

يقوم البنك بتكوين مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين الوافدين وفقاً لقانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة. إن الحركات في الإلتزام المثبت في بيان المركز المالي بخصوص مكافأة نهاية الخدمة هي كما يلي:

	٢٠١١ *ألف درهم*	٢٠١٠ *ألف درهم*
إلتزام كما في ١ يناير	٨٩١	٦١٠
مصاريف مثبتة في بيان الإيرادات	٤١٦	٣٧٩
المبلغ المدفوع خلال السنة	(٤١٧)	(٩٨)
الإلتزام كما في ٣١ ديسمبر	٨٩٠	٨٩١

١٦- رأس المال والإحتياطيات

أ) رأس المال

يتألف رأس المال المصرح به للبنك من ٨٠٠,٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم ١٠٠ درهم (٢٠١٠- ٨٠٠,٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم ١٠٠ درهم). ويتألف رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل الخاص بالبنك من ٤٩٤,٣٢٠ سهم عادي قيمة السهم ١٠٠ درهم (٢٠١٠- ٤٤٩,٣٧٦ سهم عادي قيمة السهم ١٠٠ درهم). إن الزيادة في رأس المال يمثل إصدار أسهم جديدة بعد أسهم المنحة التي قام البنك بتوزيعها خلال السنة الحالية.

ب) الإحتياطي القانوني

وفقاً لقانون الشركات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل ١٠% من صافي أرباح السنة إلى الإحتياطي القانوني حتى يساوي الإحتياطي ٥٠% من رأس المال المدفوع. هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع.

ج) الإحتياطي الخاص

وفقاً للمادة ٨٢ من القانون الإتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل ١٠% من صافي الأرباح للسنة إلى الإحتياطي الخاص. يمكن للبنك أن يقرر التوقف عن إجراء هذه التحويلات السنوية عندما يساوي الإحتياطي ٥٠% من رأس المال المدفوع. هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع.

١٧- الأرباح الموزعة والمقترح توزيعها

اثناء إجتماع الجمعية العمومية السنوية للبنك الذي عقد في ٢٨ أبريل ٢٠١١، وافق المساهمون على توزيع أرباح نقدية وأسهم منحة لكل منها بنسبة ١٠% من رأس المال المدفوع على التوالي بمبلغ ٤,٤٩٤ ألف درهم لكل منها وقد تم توزيعها خلال السنة الحالية.

١٧- الأرباح الموزعة والمقترح توزيعها (تتمة)

لاحقاً لتاريخ بيان المركز المالي، في ٨ فبراير ٢٠١٢، إقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بنسبة ١٠% بمبلغ ٤,٩٤٣ ألف درهم وأسهم منحة بنسبة ١١,٢٧% بمبلغ ٥,٥٦٩ ألف درهم ويخضع ذلك لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية.

١٨- الإلتزامات والمطلوبات الطارئة

الإلتزامات المتعلقة بالتسهيلات الإئتمانية والمطلوبات الطارئة

تشتمل الإلتزامات المتعلقة بالتسهيلات الإئتمانية على الإلتزامات لتقديم التسهيلات والإعتمادات المستندية والكفالات وأوراق القبول التي تم تصميمها للوفاء بمتطلبات عملاء البنك.

إن الإعتمادات المستندية والكفالات وأوراق القبول تلزم البنك بإجراء الدفعات نيابة عن العملاء في حال إخفاق العميل بالسداد حسب شروط العقد.

لدى البنك الإلتزامات التالية المتعلقة بالتسهيلات الإئتمانية:

	٢٠١١ *ألف درهم*	٢٠١٠ *ألف درهم*
كفالات	٨٨,٥٦٤	١٥١,٧٦٥
إلتزامات قروض غير مسحوبة وغير قابلة للإلغاء	-	١٢٠,٠٠٠

الإلتزامات الأخرى:

لا يوجد لدى البنك إلتزامات إضافية (٢٠١٠- ١,٩٧٧ ألف درهم) بخصوص الإستثمارات في أوراق مالية وحقوق شراكة محدودة.

١٩- المعاملات مع الأطراف ذات علاقة

يقوم البنك أثناء سير الأعمال العادية بمعاملات مع أطراف ذات علاقة مثل كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا والشركات المتعلقة بهم. إن جميع القروض والسلفيات الممنوحة للأطراف ذات علاقة نشطة وبدون أية مخصصات للخسائر المحتملة في القروض والسلفيات.

إن الأرصدة الجوهرية القائمة في ٣١ ديسمبر بخصوص الأطراف ذات علاقة المدرجة ضمن البيانات المالية هي كما يلي:

	٢٠١١ *ألف درهم*	٢٠١٠ *ألف درهم*
أعضاء مجلس الإدارة والأطراف المتعلقة بهم وموظفي الإدارة العليا للشركة:		
القروض والسلفيات	٣,٦٢٠	١,٨٣٧
ودائع العملاء	٤٥٥,٤٢١	٢٢٣,٥٨١
موجودات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات	-	٤٥
الإلتزامات والمطلوبات الطارئة	٦٦,٧٦٩	١٢٦,٩١٩

١٩- المعاملات مع الأطراف ذات علاقة (تتمة)

إن الإيرادات والمصاريف بخصوص الأطراف ذات علاقة المدرجة في البيانات المالية هي كما يلي:

	٢٠١١ *ألف درهم*	٢٠١٠ *ألف درهم*
أعضاء مجلس الإدارة والأطراف المتعلقة بهم وموظفي الإدارة العليا للشركة:		
إيرادات فوائد	٩١	٢٠
مصاريف فوائد	١١,٤١٣	٨,٥٧٩
عمولات ورسوم	٢,٠٠٧	١,٨٧٢
تكاليف إيجار – عقود إيجار تشغيلية	١,٥٥٥	١,٤٤٥
مصاريف تأمين	٤١٤	٣٠٦
تكاليف تتعلق بتكنولوجيا المعلومات	١٠٥	٢٤٤

تعويضات موظفي الإدارة العليا:

	٢٠١١ ***ألف درهم***	٢٠١٠ *ألف درهم*
رواتب ومزايا أخرى	٤,٣٤٨	٥,١٧١

٢٠- إدارة المخاطر

مقدمة

إن المخاطر متأصلة في أنشطة البنك ولكن يتم إدارتها من خلال عملية تعريف وقياس ومراقبة مستمرة تخضع لحدود المخاطر وضوابط أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هامة لربحية البنك المستمرة وإن كل فرد داخل البنك مسؤول عن تعرض البنك لمخاطر متعلقة بمسؤولياته.

يتعرض البنك لمخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق حيث أن الأخيرة مقسمة إلى مخاطر تجارية ومخاطر غير تجارية. يتعرض البنك أيضاً إلى المخاطر التشغيلية.

إن عملية مراقبة المخاطر المستقلة لا تشتمل على مخاطر الأعمال كالتغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. تتم مراقبتهم من خلال عملية التخطيط الإستراتيجي للبنك.

هيكل إدارة المخاطر

يعتبر مجلس الإدارة مسؤول بشكل تام عن تحديد ومراقبة المخاطر ومع ذلك هناك هيئات مستقلة مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن مراقبة عملية المخاطرة الكلية داخل البنك. كما أنهم يتحملون المسؤولية الكلية لتطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق الإجراءات وإطار العمل والعمليات والحدود. كما أن المجلس مسؤول عن قضايا الإحتيال والقضايا الأخرى المتعلقة بالمخاطر وإدارة ومراقبة القرارات المتعلقة بالمخاطر.

٢٠- إدارة المخاطر (تتمة)

لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس
إن لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس لديها المسؤولية الكاملة لتطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ وأطر العمل والسياسات لتعزيز إطار عمل إدارة المخاطر لدى البنك من أجل تطبيق المعايير على أكمل وجه ويشمل ذلك أسس رقابة داخلية فعالة ومراقبة التعرض للمخاطر الإجمالية (مخاطر الإئتمان والسوق والسيولة والعمليات والمخاطر القانونية..الخ) والتأكد من إستقلالية وظائف التدقيق الداخلي والإلتزام بالمتطلبات التنظيمية.

خزينة البنك
إن خزينة البنك مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات البنك والهيكل المالي العام للبنك. وهي مسؤولة أيضاً بصورة رئيسية عن التمويل ومخاطر السيولة للبنك.

التدقيق الداخلي
إن عمليات إدارة المخاطر في البنك تخضع لمهمة التدقيق الداخلي حيث يتم فحص كل من دقة الإجراءات وتقيد البنك بها. يناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج كل التقييمات مع الإدارة وينقل النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس.

قياس المخاطر وأنظمة إعداد التقارير
يتم مراقبة وضبط المخاطر بشكل رئيسي إستنادا إلى الحدود الموضوعة من قبل البنك. هذه الحدود تعكس إستراتيجية العمل وبيئة السوق للبنك كما تعكس مستوى المخاطر التي يرغب البنك بقبولها مع تركيز إضافي على صناعات مختارة. بالإضافة لذلك، يقوم البنك بمراقبة وقياس المخاطر الكلية التي يمكن تحملها فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر الإجمالية عبر كل أنوع المخاطر والأنشطة.

إن المعلومات المجمعة من كل الأعمال قد تم فحصها ومعالجتها من أجل تحليل ومراقبة وتحديد المخاطر المبكرة. لقد تم عرض هذه المعلومات وشرحها إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس ولجان الإدارة. يتضمن التقرير كل أنواع التعرض لمخاطر القروض ونسب السيولة والتغيرات في ملف المخاطر. يتم عمل تقرير شهري لتقديم تفاصيل عن الصناعة والعملاء والمخاطر الجغرافية التي تحدث. تحدد الإدارة العليا المخصصات المناسبة لخسائر القروض كل ثلاثة أشهر. يستلم مجلس الإدارة تقرير شامل عن المخاطر كل ثلاثة أشهر وقد تم تصميمه لتوفير كل المعلومات اللازمة لتقييم وإستنتاج المخاطر التي يتعرض لها البنك.

يتم تقديم ملخص دوري إلى الأعضاء ذوي العلاقة في البنك بخصوص الإستفادة من حدود السوق وإستثمارات الملكية والسيولة بالإضافة إلى أية تطورات لمخاطر أخرى.

تخفيف المخاطر
كجزء من إدارة المخاطر الكلية، يستخدم البنك المشتقات وأدوات أخرى لإدارة التعرضات الناتجة عن تغيرات أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر الأسهم ومخاطر الإئتمان المخاطر الناتجة من المعاملات المستقبلية. كذلك يقوم البنك بصورة مستمرة بمراقبة محفظته وتنويعها وذلك لتخفيف المخاطر المتعلقة بالتركيز على التعرضات نحو عمل محدد أو قطاع جغرافي محدد.

تركزات المخاطر الزائدة
تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة مشابهة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات إقتصادية مماثلة مما قد يجعل عندهم الإستعداد لمواجهة إلتزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الإقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء البنك نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال محدد أو على منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب تركزات المخاطر الزائدة، تتضمن سياسات وإجراءات البنك إرشادات محددة تركز على الإحتفاظ بمحافظ مالية متنوعة، وبالتالي يتم السيطرة على تركزات مخاطر الإئتمان المحددة وإدارتها.

٢٠- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الإئتمان

إن مخاطر الإئتمان هي المخاطر التي يفشل فيها عميل أو طرف مقابل في الوفاء بإلتزامه ويتسبب في خسارة مالية للبنك. تنتج مثل تلك المخاطر عن الإقراض والتمويل التجاري والخزينة ونشاطات أخرى يقوم بها البنك. يتم مراقبة المخاطر الإئتمانية بشكل فعال وفقاً للسياسات الإئتمانية التي تعرّف بوضوح صلاحيات الإقراض الممنوحة والسياسات والإجراءات. تشتمل إدارة مخاطر الإئتمان أيضاً على مراقبة تركزات المخاطر من قبل القطاع الصناعي بالإضافة إلى الموقع الجغرافي.

يجري البنك عملية مراجعة لنوعية الإئتمان لتقديم تعريف مبكر للتغيرات الممكنة في ملاءة الأطراف المقابلة وتشمل مراجعات الضمانات الدورية. يتم تأسيس حدود الطرف المقابل عن طريق إستخدام نظام تصنيف المخاطر الإئتمانية والتي تحدد لكل طرف مقابل تصنيف للمخاطر. تخضع تصنيفات المخاطر إلى المراجعة الدورية. إن عملية مراجعة نوعية الإئتمان تسمح للبنك بإجراء تقييم للخسارة المحتملة كنتيجة للمخاطر التي يتعرض لها والقيام بإجراء تصحيحي.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان بدون الأخذ في الإعتبار أية ضمانات و تعزيزات إئتمانية أخرى

يظهر الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان لعناصر بيان المركز المالي بما فيها المطلوبات الطارئة. إن الحد الأقصى للتعرض موضح بإجمالي المبلغ قبل تأثير التخفيض من خلال إستخدام التصفية الرئيسية وإتفاقيات الضمان، إن وجدت.

	ايضاح	*إجمالي التعرض الأقصى ٢٠١١ ألف درهم*	*إجمالي التعرض الأقصى ٢٠١٠ ألف درهم*
الأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (بإستثناء النقد في الصندوق)	٨	٣٠,٢٨٨	٦,١٠٠
المستحقات من البنوك	٩	٢٢٠,٣٨٦	١١٨,٤٢٥
القروض والسلفيات	١٠	١٠,٣١٠	١٢,٧٥٧
الإستثمارات في السندات	١١	٧٤١,٣٠١	٧٣١,٤٦٦
موجودات أخرى		٢١,٠٤٣	١٠,٩٨٩
		١,٠٢٣,٣٢٨	٨٧٩,٧٣٧
الكفالات	١٨	٨٨,٥٦٤	١٥١,٧٦٥
		٨٨,٥٦٤	١٥١,٧٦٥
إجمالي التعرض لمخاطر الإئتمان		١,١١١,٨٩٢	١,٠٣١,٥٠٢

حين تسجل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الإئتمان ولكن ليس الحد الأقصى للتعرض والذي يمكن أن ينتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم العادلة.

لمزيد من التفصيل عن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان لكل صنف من الأدوات المالية، يتم الرجوع إلى الإيضاحات المحددة. إن أثر الضمانات وأساليب تخفيف المخاطر الأخرى مبين أدناه.

٢٠- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الإئتمان (تتمة)

تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان

يتم إدارة تركز المخاطر من قبل العميل/الطرف المقابل حسب المنطقة الجغرافية والقطاع الصناعي. إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان لأي عميل أو طرف مقابل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ كان ١٢٥,٨٠٠ ألف درهم (٢٠١٠- ٩٠,٠٠٠ ألف درهم) قبل الأخذ في الإعتبار الضمانات أو أية تعزيزات إئتمانية أخرى التي تم تغطيتها بالكامل (٢٠١٠- ٩٠,٠٠٠ ألف درهم) بإيداع مقابل لدى البنك. هذا التحليل لا يشتمل على الإستثمارات في السندات.

يمكن تحليل الأدوات المالية للبنك (بإستثناء النقد في الصندوق والإستثمارات في الأوراق المالية) قبل الأخذ في الإعتبار أية ضمانات محتفظ بها أو أية تعزيزات إئتمانية أخرى من خلال المناطق الجغرافية التالية:

	٢٠١١			٢٠١٠		
	الموجودات ألف درهم	*المطلوبات ألف درهم*	*المطلوبات الطارئة والإلتزامات ألف درهم*	*الموجودات ألف درهم*	*المطلوبات ألف درهم*	*المطلوبات الطارئة والإلتزامات ألف درهم*
الإمارات العربية المتحدة	٨١٧,٥٣٩	٩٠١,٦٥٩	٨٨,٥٦٤	٨٠٧,٧٧٢	٥٤١,٣٣٦	١٥١,٧٦٥
أمريكا الشمالية	٢٧,٦٥٥	٢٣٧	-	٦,٨٩٠	٢٣٩	-
أمريكا اللاتينية	٥,٥٧٥	١٦	-	٢,٤٨٤	-	-
أوروبا	١٥,٤٢٨	١٣٤,٠٤٧	-	١٧,٠٩٤	١٣٨,٨٨٨	-
آسيا باسيفيك	١١,٩٢٠	٤٢,٤٥٩	-	١٤,٣١٤	٤٢,٥٩٨	-
دول مجلس التعاون الخليجي ودول الشرق الأوسط الأخرى	١٤٥,٢١١	١٧٧,٤٩٣	-	٣١,١٨٣	١٤٠,٨٦٦	-
	١,٠٢٣,٣٢٨	١,٢٥٥,٩١١	٨٨,٥٦٤	٨٧٩,٧٣٧	٨٦٣,٩٢٧	١٥١,٧٦٥

إن تحليلات قطاع الصناعة للموجودات المالية الخاصة بالبنك (بإستثناء النقد في الصندوق والإستثمارات في الأوراق المالية) وتشمل المطلوبات الطارئة، قبل الأخذ في الإعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الإئتمانية الأخرى هي كما يلي:

	٢٠١١ *ألف درهم*	٢٠١٠ *ألف درهم*
التجارة والأعمال	٢٨٥,٨٨٢	٣٦٦,٩٧٠
البنوك والمؤسسات المالية	٣٠٢,٧٤٥	١٤٩,٧٩٢
الهيئات الحكومية	٥٢٣,٢٥٨	٥١٤,٧١٢
أخرى	٧	٢٨
	١,١١١,٨٩٢	١,٠٣١,٥٠٢

الضمانات والتعزيزات الإئتمانية الأخرى

إن مبلغ ونوع الضمان المطلوب يعتمد على تقييم مخاطر الإئتمان للطرف المقابل. تطبق الإرشادات بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم. إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي تم الحصول عليها هي النقد والأوراق المالية الإستثمارية.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للإتفاقية الرئيسية وتراقب أيضاً القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعتها لكفاية المخصص لخسائر الإنخفاض في القيمة.

٢٠- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الإئتمان (تتمة)

نوعية الإئتمان لكل صنف من الموجودات المالية

يتم إدارة نوعية الإئتمان للموجودات المالية من قبل البنك بإستخدام التصنيفات الإئتمانية الداخلية. يظهر الجدول أدناه نوعية الإعتماد حسب صنف الموجودات المالية لبعض خطوط بيان المركز المالي الرئيسية إستناداً إلى نظام التصنيف الإئتماني لدى البنك.

	غير متأخرة ولا منخفضة القيمة			
	فئة عالية ٢٠١١ ألف درهم	فئة نموذجية ٢٠١١ ألف درهم	فئة نموذجية فرعية ٢٠١١ ألف درهم	الإجمالي ٢٠١١ ألف درهم
مستحقات من البنوك	٢٢٠,٣٨٦	-	-	٢٢٠,٣٨٦
قروض وسلفيات	٥,٣٢٤	٤,٩٨٦	-	١٠,٣١٠
الإستثمارات في السندات	٦٣٤,٣٦٧	٣,٥٥٥	١٠٣,٣٧٩	٧٤١,٣٠١
	٨٦٠,٠٧٧	٨,٥٤١	١٠٣,٣٧٩	٩٧١,٩٩٧

	غير متأخرة ولا منخفضة القيمة			
	فئة عالية ٢٠١٠ ألف درهم	فئة نموذجية ٢٠١٠ ألف درهم	فئة نموذجية فرعية ٢٠١٠ ألف درهم	الإجمالي ٢٠١٠ ألف درهم
مستحقات من البنوك	١١٨,٤٢٥	-	-	١١٨,٤٢٥
قروض وسلفيات	٤,٢٦٥	٨,٤٩٢	-	١٢,٧٥٧
الإستثمارات في السندات	٥٩٧,٣٥٨	٤٥,٣١٧	٨٨,٧٩١	٧٣١,٤٦٦
	٧٢٠,٠٤٨	٥٣,٨٠٩	٨٨,٧٩١	٨٦٢,٦٤٨

كما في نهاية السنة، لم يكن لدى البنك أي مبلغ (٢٠١٠- لا شيء) في القروض والسلفيات التي كانت متأخرة السداد.

التعرض للمخاطر الإئتمانية للموجودات المالية لدى البنك (بإستثناء النقد في الصندوق وأدوات الأسهم) تشتمل على المطلوبات الطارئة لكل من تصنيفات المخاطر الداخلية

	الفئات المعادلة حسب مودي	المجموع ٢٠١١ ألف درهم	المجموع ٢٠١٠ ألف درهم
درجة رئيسية	أ أ أ	٧٥٢,٩٦٣	٦٢١,٩٨٦
درجة عالية	أ أ ١- أ أ ٣	١٣٧,٤٠٢	١٠٤,١٦١
درجة نموذجية	ب أ أ - ب أ أ ٣	١١٨,١٤٨	٢١٦,٥٦٤
درجة نموذجية فرعية	ب أ - ب ٣	١٠٣,٣٧٩	٨٨,٧٩١
		١,١١١,٨٩٢	١,٠٣١,٥٠٢

٢٠- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الإئتمان (تتمة)

إن من سياسة البنك الحفاظ على تصنيفات مخاطر دقيقة ومنتظمة من خلال محفظة الإئتمان والإستثمارات. هذا يسهل على الإدارة المركزة للمخاطر المطبقة ومقارنة التعرض لمخاطر الإئتمان في كل قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. إن نظام التصنيف مدعوم بتحليلات مالية متنوعة مدمجة بمعلومات سوقية تم معالجتها من أجل توفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. إن جميع تصنيفات المخاطر الداخلية تم إعدادها للأصناف المختلفة وهي مشتقة وفقاً لسياسة التصنيف لدى البنك. يتم تقييم تصنيفات المخاطر المعنية وتحديثها بصورة منتظمة. إن الفئات المعادلة حسب مودي تنطبق فقط على بعض التعرضات في كل صنف من أصناف المخاطر حيث أن عدد منها يستند إلى تصنيف البنك الداخلي.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته المالية عند إستحقاقها. يمكن أن تحدث مخاطر السيولة نتيجة للتقلبات في الأسواق أو إنخفاض الإئتمان والذي قد يسبب جفاف بعض مصادر التمويل في الحال. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل ويتم إدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الإعتبار والإحتفاظ برصيد جيد للنقدية وشبه النقدية.

يحتفظ البنك بمحفظة موجودات عالية التداول ومتنوعة يمكن تسييلها بسهولة في حال التقلبات غير المنظورة للتدفق النقدي. كذلك إلتزم البنك بخطوط إئتمان ليستطيع الدخول إليها للوفاء بإحتياجاته من السيولة. بالإضافة لذلك، يحتفظ البنك بوديعة إلزامية لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة تساوي ١٤% من الودائع تحت الطلب و١% من ودائع التوفير. يتم تقييم وضع السيولة وإدارته حسب سيناريوهات مختلفة مع الأخذ في الإعتبار التركيز على العوامل المتعلقة بالسوق بشكل عام ووضع البنك على وجه التحديد.

إن مواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات بتاريخ بيان المركز المالي مبينة في الجدول أدناه إستناداً إلى الفترة المتبقية إلى تاريخ الإستحقاق التعاقدي دون الأخذ في الإعتبار تواريخ الإستحقاق الفعلية كما تم الإشارة لذلك في تاريخ الإحتفاظ بالودائع لدى البنك ومدى توفر الأموال السائلة.

٢٠- إدارة المخاطر (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١١	أقل من ثلاثة أشهر ألف درهم	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر ألف درهم	من ستة أشهر إلى ١٢ شهراً ألف درهم	المجموع الفرعي أقل من ١٢ شهراً ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع الفرعي أكثر من ١٢ شهراً ألف درهم	غير مؤرخة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات									
نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي	٣٠,٤٤٩	–	–	٣٠,٤٤٩	–	–	–	–	٣٠,٤٤٩
مستحقات من البنوك	١٦٥,٣٨٦	–	٥٥,٠٠٠	٢٢٠,٣٨٦	–	–	–	–	٢٢٠,٣٨٦
قروض وسلفيات	١,٠٦٧	٢,٤٤٢	–	٣,٥٠٩	٥,٤٨٦	–	٥,٤٨٦	–	٨,٩٩٥
إستثمارات	–	٦,٦٥٣	٦٠١	٧,٢٥٤	٧٠٦,٤٧٩	٢٧,٥٦٨	٧٣٤,٠٤٧	٤٣٤,١٨٥	١,١٧٥,٤٨٦
موجودات ثابتة	–	–	–	–	–	–	–	١,١٦٧	١,١٦٧
موجودات أخرى	١٥,١٢٩	٦,٢٢٧	٩٥	٢١,٤٥١	–	–	–	–	٢١,٤٥١
إجمالي الموجودات	٢١٢,٠٣١	١٥,٣٢٢	٥٥,٦٩٦	٢٨٣,٠٤٩	٧١١,٩٦٥	٢٧,٥٦٨	٧٣٩,٥٣٣	٤٣٥,٣٥٢	١,٤٥٧,٩٣٤
المطلوبات وحقوق المساهمين									
مستحقات للبنوك	٣٨٥,٢٩٨	–	–	٣٨٥,٢٩٨	–	–	–	–	٣٨٥,٢٩٨
ودائع العملاء	٤٤١,٧٠٣	١٩٠,٧٠٠	٢١٤,٤٤٤	٨٤٦,٨٤٧	١,٦٠٥	–	١,٦٠٥	–	٨٤٨,٤٥٢
مطلوبات أخرى	٢٠,١٩٤	٢,١٥٠	٧٠٧	٢٣,٠٥١	–	–	–	–	٢٣,٠٥١
حقوق المساهمين	–	–	–	–	–	–	–	٢٠١,١٣٣	٢٠١,١٣٣
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	٨٤٧,١٩٥	١٩٢,٨٥٠	٢١٥,١٥١	١,٢٥٥,١٩٦	١,٦٠٥	–	١,٦٠٥	٢٠١,١٣٣	١,٤٥٧,٩٣٤
صافي فجوة السيولة	(٦٣٥,١٦٤)	(١٧٧,٥٢٨)	(١٥٩,٤٥٥)	(٩٧٢,١٤٧)	٧١٠,٣٦٠	٢٧,٥٦٨	٧٣٧,٩٢٨	٢٣٤,٢١٩	

٢٠- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٠	أقل من ثلاثة أشهر ألف درهم	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر ألف درهم	من ستة أشهر إلى ١٢ شهراً ألف درهم	المجموع الفرعي أقل من ١٢ شهراً ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع الفرعي أكثر من ١٢ شهراً ألف درهم	غير مؤرخة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات									
نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي	٦,١٢٥	–	–	٦,١٢٥	–	–	–	–	٦,١٢٥
مستحقات من البنوك	٧٩,٤٢٥	–	٣٩,٠٠٠	١١٨,٤٢٥	–	–	–	–	١١٨,٤٢٥
قروض وسلفيات	٧,١٤٠	٢,٦٧٩	–	٩,٨١٩	١,٩٣٢	–	١,٩٣٢	–	١١,٧٥١
إستثمارات	–	٣,٨١٩	١,٧٨٢	٥,٦٠١	٦١٥,٤٠٧	١١٠,٤٥٨	٧٢٥,٨٦٥	١٧٤,٩٨٧	٩٠٦,٤٥٣
موجودات ثابتة	–	–	–	–	–	–	–	١,٦٠٦	١,٦٠٦
موجودات أخرى	١١,٤١٩	–	–	١١,٤١٩	–	–	–	–	١١,٤١٩
إجمالي الموجودات	١٠٤,١٠٩	٦,٤٩٨	٤٠,٧٨٢	١٥١,٣٨٩	٦١٧,٣٣٩	١١٠,٤٥٨	٧٢٧,٧٩٧	١٧٦,٥٩٣	١,٠٥٥,٧٧٩
المطلوبات وحقوق المساهمين									
مستحقات للبنوك	١٦٨,٩٠١	–	–	١٦٨,٩٠١	١٢٠,٠٠٠	–	١٢٠,٠٠٠	–	٢٨٨,٩٠١
ودائع العملاء	٣٤٨,٧٧٥	١١٧,١١٦	٨٩,٢١١	٥٥٥,١٠٢	١٠,٢٢٨	–	١٠,٢٢٨	–	٥٦٥,٣٣٠
مطلوبات أخرى	١٠,٥٨٧	–	–	١٠,٥٨٧	–	–	–	–	١٠,٥٨٧
حقوق المساهمين	–	–	–	–	–	–	–	١٩٠,٩٦١	١٩٠,٩٦١
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	٥٢٨,٢٦٣	١١٧,١١٦	٨٩,٢١١	٧٣٤,٥٩٠	١٣٠,٢٢٨	–	١٣٠,٢٢٨	١٩٠,٩٦١	١,٠٥٥,٧٧٩
صافي فجوة السيولة	(٤٢٤,١٥٤)	(١١٠,٦١٨)	(٤٨,٤٢٩)	(٥٨٣,٢٠١)	٤٨٧,١١١	١١٠,٤٥٨	٥٩٧,٥٦٩	(١٤,٣٦٨)	

٢٠- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

تحليل المطلوبات المالية حسب الإستحقاقات التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول أدناه قائمة إستحقاق المطلوبات المالية الخاصة بالبنك في نهاية السنة إستناداً إلى إلتزامات التسديد التعاقدية غير المخصومة. إن التسديدات التي تخضع للإشعار يتم التعامل معها كما لو أنه ينبغي إعطاء الإشعار فوراً. ومع ذلك، يتوقع البنك بأن عدداً كبيراً من العملاء لن يطلبوا التسديد في أقرب تاريخ مطلوب من البنك أن يدفعه ولا يعكس الجدول التدفقات النقدية المتوقعة إستناداً إلى تاريخ إحتجاز الوديعة الخاصة بالبنك.

	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	من ١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١١						
مستحقات للبنوك	-	٣٨٥,٩٨٠	-	-	-	٣٨٥,٩٨٠
ودائع العملاء	٧٦,٣٣٤	٣٦٦,٢٦٧	٤١٤,٣٦٧	١,٦٩٥	-	٨٥٨,٦٦٣
مطلوبات أخرى	٢٠,١٩٤	٢,١٥٠	٧٠٧	-	-	٢٣,٠٥١
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	٩٦,٥٢٨	٧٥٤,٣٩٧	٤١٥,٠٧٤	١,٦٩٥	-	١,٢٦٧,٦٩٤
٢٠١٠						
مستحقات للبنوك	-	١٦٩,٠٦١	-	١٢٦,٥٥٠	-	٢٩٥,٦١١
ودائع العملاء	٢٢,٣٨٠	٣٢٧,٣٦٦	٢١٢,٣٦٩	١٠,٨٠٧	-	٥٧٢,٩٢٢
مطلوبات أخرى	١٠,٥٨٧	-	-	-	-	١٠,٥٨٧
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	٣٢,٩٦٧	٤٩٦,٤٢٧	٢١٢,٣٦٩	١٣٧,٣٥٧	-	٨٧٩,١٢٠

يلخص الجدول التالي الإستحقاق التعاقدي للمطلوبات الطارئة الخاصة بالبنك:

	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	من ١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١١						
مطلوبات طارئة	-	١٠٠	٨٦,٠١٢	٢,٤٥٢	-	٨٨,٥٦٤
٢٠١٠						
مطلوبات طارئة	-	-	١١٦,٧٦٥	٣٥,٠٠٠	-	١٥١,٧٦٥

يتوقع البنك بأن لا يتم سحب جميع المطلوبات الطارئة قبل إنتهاء صلاحية الإلتزامات.

٢٠- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السوق
إن مخاطر السوق هي المخاطر التي تنتج عن حدوث تقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. وضع مجلس الإدارة حدوداً على قيمة المخاطر التي يمكن قبولها. يتم مراقبة ذلك بشكل منتظم من قبل لجنة الإستثمارات الخاصة بالبنك.

مخاطر أسعار الفائدة
تنتج مخاطر أسعار الفائدة عن إحتمالية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية خارج الميزانية العمومية والتي يحين موعد إستحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. وضع مجلس الإدارة حدوداً على فجوات أسعار الفائدة لفترات محددة. يتم مراقبة المراكز على أساس يومي وتستخدم إستراتيجيات التحوط لضمان حفظ المراكز ضمن الحدود الموضوعة.

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية تأثر التغيرات في أسعار الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة كنتيجة لعدم التطابق لأسعار الفائدة لإعادة تسعير الموجودات والمطلوبات. أسس مجلس الإدارة مستويات لمخاطر أسعار الفائدة بوضع حدود حساسية لأسعار الفائدة.

يبين الجدول التالي الحساسية نحو التغيرات الممكنة والمعقولة في أسعار الفائدة، مع الإبقاء على ثبات جميع المتغيرات الأخرى الخاصة ببيان الإيرادات وحقوق البنك.

الزيادة في نقاط الأساس	*التأثير على صافي الأرباح ٢٠١١ ألف درهم*	*التأثير على حقوق الملكية ٢٠١١ ألف درهم*	*التأثير على صافي الأرباح ٢٠١٠ ألف درهم*	*التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٠ ألف درهم*
١٠٠	(٧,٧١٣)	(١٦,٩٢٢)	(٤,٦٨٦)	(١٨,٢٩٠)

إن حساسية بيان الإيرادات هي تأثير تلك التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفوائد لسنة واحدة إستناداً إلى السعر المتغير للموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها في نهاية السنة. إن حساسية حقوق المساهمين يتم إحتسابها من خلال إعادة تقييم السعر الثابت للموجودات المالية المتوفرة للبيع في نهاية السنة بخصوص أثر التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة. يستند إجمالي الحساسية على فرضية بأن هناك تحولات موازية في منحنى المردود.

مخاطر أسعار العملات الأجنبية
إن مخاطر أسعار العملات الأجنبية هي مخاطر حدوث تقلب في قيمة أداة مالية ما بسبب التغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية. وضع البنك حدوداً على المراكز لكل عملة. يتم مراقبة المراكز بشكل يومي وتستخدم إستراتيجيات التحوط لضمان حفظ المراكز ضمن الحدود الموضوعة.

يشير الجدول التالي للعملات الأجنبية التي عرّضت البنك لمخاطر جوهرية في نهاية السنة على موجوداته ومطلوباته النقدية غير التجارية وتدفقاته النقدية المتوقعة. يبين التحليل إحتساب تأثير حركة سعر العملة الأجنبية المحتملة بشكل معقول مقابل الدرهم، مع الإحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى على حقوق الملكية (بسبب القيمة العادلة لحساسية عملة الموجودات النقدية غير التجارية والمتعلقة بصورة رئيسية بالإستثمارات المتوفرة للبيع). يوضح المبلغ السالب في الجدول إحتمال حدوث صافي إنخفاض في حقوق الملكية، بينما يوضح المبلغ الموجب إحتمال حدوث صافي زيادة.

٢٠- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر أسعار العملات الأجنبية (تتمة)

العملة	*التغير في سعر العملة (%)* ٢٠١١	*التأثير على حقوق الملكية* ٢٠١١ *ألف درهم*	*التغير في سعر العملة (%)* ٢٠١٠	*التأثير على حقوق الملكية* ٢٠١٠ *ألف درهم*
اليورو	+١٠	١,٣٢٧	+١٠	٨٨٠
الجنيه الإسترليني	+١٠	٥٦٦	+١٠	٥٥٦
اليوان الصيني	+١٠	٢٩٠	+١٠	-
الدينار الكويتي	+١٠	٢٤	+١٠	٩٠

بما أن سعر الدرهم الإماراتي مرتبط بسعر الدولار الأمريكي ولذلك تعتقد الإدارة بأن البنك حالياً لا يتعرض لأية مخاطر أسعار عملات أجنبية جوهرية بخصوص الدولار الأمريكي.

مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة أسعار الأسهم الفردية. تنتج مخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة البنك الإستثمارية.

إن التأثير على الأسهم نتيجة للتغيرات الممكنة والمعقولة في مؤشرات الأسهم، مع الإحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى، هو كما يلي:

	التغيرات في أسعار الأسهم ٢٠١١ %	*التأثير على حقوق الملكية* ٢٠١١ *ألف درهم*	*التغيرات في أسعار الأسهم* ٢٠١٠ %	*التأثير على حقوق الملكية* ٢٠١٠ *ألف درهم*
بورصة نيويورك	+١٠	١٣,١٦٠	+١٠	٣٧٧
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	+١٠	٤,٤٩٢	+١٠	٥,٦٢٦
سوق دبي المالي	+١٠	٧,٥٣٦	+١٠	٦,١٣٥
أسواق أخرى	+١٠	١٤,٩١٥	+١٠	٤,٥٧٠

المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة من تعطل الأنظمة أو بسبب الخطأ البشري أو الإحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تتعطل الرقابات عن العمل يمكن للمخاطر التشغيلية أن تؤدي إلى أضرار خاصة بالسمعة ويكون لذلك آثار قانونية أو تشريعية أو تؤدي إلى الخسارة المالية. لا يمكن للبنك أن يتوقع الحد من جميع المخاطر التشغيلية، ولكن من خلال إطار عمل رقابي و المتابعة والإستجابة للمخاطر المحتملة، يكون البنك قادراً على إدارة هذه المخاطر. تتضمن أدوات الرقابة فصل الواجبات بصورة فعالة ووضع إجراءات للدخول على الأنظمة والتفويض والتسوية وتدريب العاملين وعمليات التقييم بما في ذلك إستخدام التدقيق الداخلي.

٢١- التحليل القطاعي

لأغراض تشغيلية، تم تنظيم أنشطة البنك إلى قطاعين رئيسيين للأعمال: (أ) الخدمات المصرفية الخاصة والإستثمارية، التي تقوم بشكل رئيسي بإدارة المحفظة الإستثمارية الخاصة بالعميل وتقديم التسهيلات الإئتمانية وقبول الودائع من الشركات والعملاء الأفراد وتقديم الخدمات الإستشارية حول تمويل الشركات ومعاملات السوق الرأسمالية؛ و (ب) إستثمارات الملكية التي تقوم بشكل رئيسي بإدارة المحفظة الإستثمارية الخاصة بالبنك وتقديم خدمات الخزينة. تمثل هذه القطاعات الأساس الذي يبني عليه البنك تقريره عن التحليل القطاعي الرئيسي. وتتم المعاملات بين القطاعات على أساس الأسعار المحددة من قبل الإدارة مع الأخذ في الإعتبار تكلفة الأموال وتوزيع المصاريف بشكل عادل.

تقوم الإدارة بمراقبة النتائج التشغيلية للقطاعات التشغيلية بشكل منفصل لغرض إتخاذ القرارات حول تخصيص المصادر وتقييم الأداء. يتم تقييم الأداء القطاعي إستناداً إلى الأرباح أو الخسائر التشغيلية.

	محفظة إستثمارات الملكية		*الخدمات المصرفية الخاصة والإستثمارية*		*الإجمالي*	
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠
	درهم	درهم	*درهم*	درهم	*درهم*	درهم
الإيرادات*	٦٥,٤٣٧	٥٥,٢٤٧	١٢,٤٣٨	٤,٢٩٦	٧٧,٨٧٥	٥٩,٥٤٣
تعديلات داخل القطاع	(٢٨,١٤٨)	(٢٢,١١٨)	٢٨,١٤٨	٢٢,١١٨	–	–
	٣٧,٢٨٩	٣٣,١٢٩	٤٠,٥٨٦	٢٦,٤١٤	٧٧,٨٧٥	٥٩,٥٤٣
صافي الأرباح للسنة	٢٤,٢٥٩	٢٢,٦٨٩	(١,٩٧٣)	(٢,٣٤١)	٢٢,٢٨٦	٢٠,٣٤٨

	محفظة إستثمارات الملكية		*الخدمات المصرفية الخاصة والإستثمارية*		*الإجمالي*	
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠
	ألف درهم	ألف درهم	*ألف درهم*	ألف درهم	*ألف درهم*	ألف درهم
الموجودات القطاعية	١,٢٧٨,٥٠١	١,٠٣٠,٨٧٧	١٧٩,٤٣٣	٢٤,٩٠١	١,٤٥٧,٩٣٤	١,٠٥٥,٧٧٩
المطلوبات القطاعية	٤١٣,٥٦٩	٣٢٤,٥٠٩	١,٠٤٤,٣٦٥	٧٣١,٢٧٠	١,٤٥٧,٩٣٤	١,٠٥٥,٧٧٩

* تتألف الإيرادات من إيرادات الفوائد و صافي الإيرادات من الإستثمارات والإيرادات الأخرى و (خسائر)/ أرباح صرف العملات الأجنبية ناقصاً خسائر الإنخفاض في قيمة الإستثمارات.

٢٢- القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن به إستبدال أصل ما أو سداد إلتزام ما، وذلك بين أطراف ذات معرفة ولديهم الرغبة في إجراء هذه المعاملات. وعليه، يمكن أن تنتج فروقات بين القيمة الدفترية بموجب طريقة التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة. إن القيمة العادلة للأدوات المالية الظاهرة في بيان المركز المالي للبنك لا تختلف بصورة جوهرية عن القيمة المدرجة بها كما في نهاية السنة حيث أن موجودات ومطلوبات البنك هي إما ذات طبيعة قصيرة الأجل، أو يتم تقييمها بإستخدام الأسعار المتداولة في السوق أو يتم إعادة تسعيرها بصورة متكررة بالنسبة للقروض والسلفيات.

٢٢- القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

تم تصنيف الأدوات المالية لغرض المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ كالتالي:

٣١ ديسمبر ٢٠١١	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف درهم	متوفرة للبيع ألف درهم	قروض وذمم مدينة ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات المالية					
النقدية والأرصدة لدى المصرف المركزي	–	–	–	٣٠,٤٤٩	٣٠,٤٤٩
المستحقات من البنوك	–	–	–	٢٢٠,٣٨٦	٢٢٠,٣٨٦
القروض والسلفيات	–	–	٨,٩٩٥	–	٨,٩٩٥
إستثمارات	–	١,١٤٢,٣٣٢	–	–	١,١٤٢,٣٣٢
أخرى	–	–	–	٢١,٠٤٣	٢١,٠٤٣
	–	١,١٤٢,٣٣٢	٨,٩٩٥	٢٧١,٨٧٨	١,٤٢٣,٢٠٥
المطلوبات المالية					
مستحقات للبنوك	–	–	–	٣٨٥,٢٩٨	٣٨٥,٢٩٨
ودائع العملاء	–	–	–	٨٤٨,٤٥٢	٨٤٨,٤٥٢
أخرى	–	–	–	٢٢,١٦١	٢٢,١٦١
	–	–	–	١,٢٥٥,٩١١	١,٢٥٥,٩١١

٣١ ديسمبر ٢٠١٠	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف درهم	متوفرة للبيع ألف درهم	قروض وذمم مدينة ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات المالية					
النقدية والأرصدة لدى المصرف المركزي	–	–	–	٦,١٢٥	٦,١٢٥
المستحقات من البنوك	–	–	–	١١٨,٤٢٥	١١٨,٤٢٥
القروض والسلفيات	–	–	١١,٧٥١	–	١١,٧٥١
الإستثمارات	–	٨٩٨,٥٤٩	–	–	٨٩٨,٥٤٩
أخرى	–	–	–	١٠,٩٨٩	١٠,٩٨٩
	–	٨٩٨,٥٤٩	١١,٧٥١	١٣٥,٥٣٩	١,٠٤٥,٨٣٩
المطلوبات المالية					
المستحقات للبنوك	–	–	–	٢٨٨,٩٠١	٢٨٨,٩٠١
ودائع العملاء	–	–	–	٥٦٥,٣٣٠	٥٦٥,٣٣٠
أخرى	–	–	–	٩,٦٩٦	٩,٦٩٦
	–	–	–	٨٦٣,٩٢٧	٨٦٣,٩٢٧

٢٣- كفاية رأس المال

يحتفظ البنك بقاعدة رأس المال المدارة بشكل نشط لتغطية المخاطر المرتبطة بالأعمال. تتم مراقبة كفاية رأس المال الخاص بالبنك بإستخدام، من ضمن الإجراءات الأخرى، الأنظمة والنسب المحددة من قبل لجنة بازل حول مراقبة العمليات المصرفية ("قواعد / نسب بي أي إس) التي يطبقها المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في مراقبة المصارف.

خلال السنة الماضية، إلتزم البنك بالكامل بجميع متطلبات رأس المال المفروضة من الخارج.

إدارة رأس المال
إن الأهداف الرئيسية من إدارة رأس المال الخاص بالبنك هي ضمان إلتزام البنك بمتطلبات رأس المال المفروضة من الخارج وأن يحتفظ البنك بنسب رأسمالية جيدة خاصة برأس المال لكي يدعم أعماله وزيادة قيمة حقوق المساهمين لأقصى حد ممكن.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال لديه وإجراء التعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الإقتصادية وسمات المخاطر من أنشطته. ومن أجل الحفاظ على أو تعديل هيكل رأس المال، يستطيع البنك أن يعدّل مبلغ ربحية السهم الذي سيوزع للمساهمين وعائد رأس المال للمساهمين أو إصدار أوراق مالية رأسمالية. لم يتم إجراء أية تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

إن عملية إحتساب نسب مخاطر الأصل، وفقاً لإرشادات كفاية رأس المال الموضوعة للصناعة المصرفية العالمية هو كما يلي:

التعرضات الموزونة للمخاطر

	الرصيد		*معادلات المخاطر الموزونة*	
	٢٠١١ *ألف درهم*	٢٠١٠ *ألف درهم*	٢٠١١ *ألف درهم*	٢٠١٠ *ألف درهم*
الموجودات				
النقدية والمطالبات من، المضمونة أو المكفولة بضمانات من الحكومة المركزية والمصارف المركزية في البلدان الموقعة على معاهدة منظمة التعاون والتطوير الإقتصادي (أو.إي.سي.دي)	٥٨٣,٣٠٦	٥٢٣,٣٤٣	-	-
المطالبات من البنوك وشركات القطاع العام المؤسسة في البلدان الموقعة على معاهدة منظمة التعاون والتطوير الإقتصادي (أو.إي.سي.دي) والمطالبات قصيرة الأجل من البنوك المؤسسة في بلدان غير بلدان الموقعة على معاهدة منظمة التعاون والتطوير الإقتصادي (أو.إي.سي.دي)	٨٣٩,٤٦١	٥٠٢,٢٦٢	٦٦٣,١٦٣	٤٠٧,٥٢٢
مطالبات بنسبة ١٠٠%	٣٦,٤٨٢	٣١,١٨٠	٣٦,٤٨٢	٣١,١٨٠
	١,٤٥٩,٢٤٩	١,٠٥٦,٧٨٥	٦٩٩,٦٤٥	٤٣٨,٧٠٢

٢٣- كفاية رأس المال (تتمة)

التعرضات الموزونة للمخاطر (تتمة)

	الرصيد		معادلات المخاطر الموزونة	
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠
	ألف درهم	*ألف درهم*	*ألف درهم*	*ألف درهم*
البنود خارج الميزانية العمومية (إيضاح ١٨)				
خطابات ضمان	٨٨,٥٦٤	١٥١,٧٦٥	٦٢,٨٦٤	١٢٧,٨٤٠
إجمالي مخاطر الموجودات الموزونة			٧٦٢,٥٠٩	٥٦٦,٥٤٢
نسبة مخاطر الموجودات			%٢٥,٥١	%٣١,٨٠

يتألف رأس المال التنظيمي من الشق ١ لرأس المال، والذي يمثل رأس المال والأرباح غير الموزعة (بما في ذلك أرباح السنة الحالية) والإحتياطي القانوني والخاص. تم إجراء بعض التعديلات للنتائج والإحتياطيات التي تستند إلى معايير إعداد التقارير المالية الدولية حسب متطلبات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. إن العنصر الآخر لرأس المال التنظيمي هو الشق ٢ لرأس المال والذي يشتمل على التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة. إلتزم البنك بجميع المتطلبات المحددة من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بخصوص كفاية رأس المال.

٢٤- الموجودات الإئتمانية

	٢٠١١	٢٠١٠
	ألف درهم	*ألف درهم*
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	٣٨٤,٤٣٨	٣٤٢,٤٧٠

يقوم البنك بإدارة الإستثمارات نيابة عن عملائه. يحتفظ البنك بهذه الإستثمارات بصفة إئتمانية، وبناء عليه، لم تدرج في هذه البيانات المالية كموجودات للبنك.